

أثر الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وهيكل توزيعه داخل العربية السعودية

محمد عبد الحميد محمد شهاب (*)

أستاذ الاقتصاد المشارك، كلية العلوم الإدارية
والمالية، جامعة الطائف، وأستاذ الاقتصاد
المساعد، كلية التجارة، جامعة دمياط.

مقدمة

يعدّ تحرير التجارة الخارجية من أهم ملامح التطورات الاقتصادية العالمية خلال العقد الأخير من القرن العشرين، إذ ارتبطت سياسات التحرير هذه ارتباطاً وثيقاً بالسياسات التي تسير عليها منظمة التجارة العالمية (W. T. O.) وما تفرضه من إجراءات نحو الاندماج في الاقتصاد العالمي، وما يستتبعه من رفع القيود الجمركية، الأمر الذي يسهل من انسياب السلع والخدمات، فضلاً عن التحرر من القوانين والتشريعات الوطنية، والقواعد والإجراءات التي تفرضها الدول، وبت من المتوقع أن يتلازم مع الاتجاه لتحرير التجارة والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية تسهيل انتقال رؤوس الأموال وزيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وقد شهدت الألفية ظاهرة تدويل واسعة للنشاط الاقتصادي يمكن أن تعزى إلى تزايد معدلات العولمة، حيث تزايدت درجة الاعتماد المتبادل بين الدول المختلفة^(١)، وتزامن معها توسع نصيب التجارة العالمية من الناتج العالمي - الذي يصل الآن إلى ثلاثة أضعاف مستواه في مطلع الخمسينيات من القرن الماضي - وقد أسهم تحرير التجارة بلا شك في تزايد أعداد الشركات التي تحاول استكشاف الأسواق خارج حدودها الوطنية، كما ساهم خفض الحواجز الجمركية، والتقدم التكنولوجي في انخفاض تكاليف النقل والاتصالات، الأمر الذي جعل من المجدي تقسيم عمليات الإنتاج بالشكل الذي معه تستطيع الدول أن تتخصص في مرحلة معينة من إنتاج السلع، وأصبحت السلع الوسيطة تعبر عادة الحدود عدة مرات قبل أن تتحول إلى منتج نهائي، وبالتالي ارتفع عنصر الواردات في صادرات الدول المتممة للإنتاج، الأمر الذي دعم وزاد من أهمية وأثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة^(٢).

فالاستثمار الأجنبي المباشر هو أحد أسرع الأنشطة الاقتصادية نمواً في جميع أنحاء العالم بعد التجارة الدولية، حيث بلغ حوالى ١,٥ تريليون دولار في عام ٢٠١١، منخفضاً بنسبة ٢٣ بالمئة عن أعلى قيمة حققت في عام ٢٠٠٧ والبالغة ١,٩٧ تريليون دولار^(٣). ومع زيادة درجة اندماج الدول في الاقتصاد العالمي، وزيادة درجة التكامل الاقتصادي، تم جعل عملية التنمية الاقتصادية للدولة تتأثر بشكل معنوي بالاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تتدفق عبر الدول^(٤).

وتتبني الدول البترولية الخليجية بوجه عام، والاقتصاد السعودي بوجه خاص، رؤية حول التنمية الاقتصادية تركز على الحاجة إلى تنويع القاعدة الإنتاجية والنشاط الاقتصادي بهدف تقليل الاعتماد على قطاع النفط، والتوسع في إيجاد المزيد من فرص العمل، وخاصة للسكان صغار السن الذين تتزايد أعدادهم بفعل الزيادة السكانية السريعة، حيث يمثل نسبة السكان أقل من ١٥ سنة حوالى ٣٤,٥ بالمئة

(١) Warren J. Keegan and Mark Green, *Global Marketing Management* (London: Prentice Hall, 2013), <http://www.users.hol.gr/~ianlos/The_Demand_for_Money_in_Greece_1962-1998.pdf>.

(٢) Tamim Bayoumi, «Changing Patterns of Global Trade,» *International Monetary Fund* (2011).

(٣) *World Investment Report: Towards A new Generation of Investment Policies* (New York: UNCTAD, 2012).

(٤) «United We Fall,» *Economist* (26 September 2002).

من إجمالي أعداد السكان في السعودية مقارنة بـ ٢٨,٣ بالمئة على مستوى العالم، الأمر الذي يمثل تحدياً إضافياً أمام البلد^(٥).

ويتمتع الاقتصاد السعودي بمجموعة خصائص تجعله يختلف عن معظم اقتصادات الدول النامية، يأتي في مقدمتها اتباع الاقتصاد الحرّ، والاعتماد المتزايد على النفط، بالإضافة إلى تبني السعودية سياسة اقتصادية أكثر انفتاحاً توجت بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وعلى الرغم من نجاح العربية السعودية من خلال اعتمادها على النفط في تسجيل بعض معدلات النمو الاقتصادي المثير للإعجاب، والذي وصل في الفترة (١٩٧١ - ١٩٧٥) إلى ٦,٢٠ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، و٩٤,٣ بالمئة في الفترة (٢٠٠١ - ٢٠٠٥)^(٦)، إلا أن السعودية ظلت تواجه مشكلة خطيرة في هيكلها الاقتصادي بسبب اعتمادها المتزايد على النفط وعدم التنوع الاقتصادي، حيث أدت التقلبات العالمية في أسعار النفط، مع وجود حاجة مستمرة إلى تمويل الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري، إلى حدوث عجز ملحوظ في الموازنة وصل عام ١٩٨٧ إلى ٣,٢٥ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي^(٧). ومن هنا بدأت السعودية في سبيلها إلى تنوع الاقتصاد، وتعزيز النشاط الاقتصادي، والاهتمام بالقطاع الخاص باتباع استراتيجيا تعتمد على ثلاثة مداخل مهمة، هي:

- الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.
- تخصيص الخدمات الحكومية الأساسية وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص.
- تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر لتعزيز نقل التكنولوجيا، وإيجاد فرص عمل، وتحفيز الاقتصاد المحلي.

وينظر إلى الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه من العناصر المهمة كمحرك للنشاط الاقتصادي في دول العالم، وبالتالي فإن محاولة الدول خلق ظروف مؤاتية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى تدفق مزيد من الاستثمارات إلى أراضيها^(٨).

وكذلك يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر دوراً مهماً في خلق فرص عمل جديدة، وإضافة طاقات إنتاجية، ويساهم بشكل واسع في نقل الأصول الفكرية المتمثلة في التكنولوجيا والمهارات

(٥) «التقرير الإحصائي السنوي»، مؤسسة النقد العربي السعودي (الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصاء) (٢٠٠٨).

(٦) المصدر نفسه.

(٧) A-M. M. Abdel-Rahman, «The Determinants of Foreign Direct Investment the Kingdom of Saudi Arabia.» (٧) Economic Research Forum, Working Paper, no. 0238 (2002).

(٨) Bishnu Kumar Adhikary, «FDI, Trade Openness, Capital Formation, and Economic Growth in Bangladesh: (A) A Linkage Analysis.» *International Journal of Business and Management*, vol. 6, no. 1 (2011); Thangamani Bhavan, Changsheng Xu and Chunping Zhong, «Determinants and Growth Effect of FDI in South Asian Economies: Evidence from a Panel Data Analysis.» *International Business Research*, vol. 4, no. 1 (2011), and Muhammad Azam, «An Empirical Analysis of the Impacts of Exports and Foreign Direct Investment on Economic Growth in South Asia Interdisciplinary.» *Journal of Contemporary Research in Business*, vol. 2, no. 7 (2010).

الإدارية والتنظيمية للبلد المضيف، كما يؤدي دوراً مهماً في الاقتصاد من خلال الروابط الأمامية والخلفية^(٩).

كما أن دخول الاستثمارات الأجنبية، ممثلة بالشركات الأجنبية ذات القدرات المعرفية والتكنولوجية المتطورة، يجبر الشركات المحلية على تطوير مؤسساتها، الأمر الذي يحد من حالات الاحتكار وعدم الكفاءة، بالإضافة إلى تسهيل وصول الشركات المحلية بسهولة إلى الأسواق العالمية^(١٠). ومن المعتقد أن الهدف الرئيسي من جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى السعودية لا يرجع بشكل أساسي إلى توفير السيولة المالية أو سدّ العجز الداخلي في التمويل، وذلك لتوفر احتياطات خارجية تزيد عدة مرات على حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، الأمر الذي يشير إلى أن الهدف من تلك الاستثمارات هو العوائد التقنية، وجلب الخبرات، وتنمية الموارد المادية والبشرية في العربية السعودية. ومن هنا، فإن الأهمية الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية المباشرة للسعودية لا تعتمد فقط على حجمها أو سرعة تدفقها، بل تعتمد أيضاً على مدى استجابتها لكافة متطلبات النمو المتوازن للقطاعات والأنشطة الاقتصادية المختلفة داخل الدولة، وعدم تركّزها على قطاع الطاقة. ففي الوقت الذي يستأثر فيه هذا القطاع على النصيب الأكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فإن القطاعات الأخرى لم يحالفها الحظ بالشكل المقبول^(١١).

وقد أعادت السعودية دراسة وتقييم نظام الاستثمار الأجنبي، وعملت على تطويره بما يتلاءم مع التغيرات العالمية المتلاحقة، التي من أبرزها انفتاح الأسواق العالمية على بعضها البعض، وتزايد حركات رؤوس الأموال عبر الحدود.

١ - مشكلة البحث

يمكن تلخيص مشكلة البحث الأساسية في ما يلي:

تعدّ العربية السعودية أكبر منتج ومصدّر للنفط في العالم خلال السبعينيات من القرن الماضي، وبشكل النفط أكثر من ٩٠ بالمئة من صادراتها، وحوالي ٧٥ بالمئة من الإيرادات الحكومية^(١٢)، كما اعتمدت بشكل رئيسي على القطاع العام، نظراً إلى القدرات التي نما بها هذا القطاع منذ طفرة أسعار البترول في السبعينات، وما تراكم لديها من فوائض مالية جراء هذه الطفرة، إلا أن الظروف والمتغيرات الاقتصادية والسياسية المحلية والعالمية جعلت هذا القطاع غير قادر على مواصلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

(٩) Catherine S. F. Ho and Ahmad Husni Mohd Rashid, «Macroeconomic and Country Specific Determinants of FDI», *Business Review* (Cambridge), vol. 18, no. 1 (2011), pp. 219-226.

(١٠) Line Tondel Seim, «FDI and Openness Differences in Response Across Countries», Michelson Institute (Bergen, Norway) (2009).

(١١) ذكرى باسماعيل، «أثر الانفتاح المالي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية»، (رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود، ٢٠١٣).

(١٢) Abdulaziz Almahmood, «Foreign Direct Investment in Saudi Arabia: Joint Venture Equity Shares and Source Country Characteristics», (Phd Dissertation in Economics, Newcastle University Business School, 2010).

وقد أدرك صانعو السياسة أن الاعتماد المتزايد على البترول في ظلّ التقلبات العالمية لأسعاره، وعدم التنوع الاقتصادي، يثير كثير من التساؤلات حول مدى استدامة النمو الاقتصادي، وخاصة في ظلّ انخفاض مساهمة القطاع الخاص. ومن هنا بدأت الدولة بالتوسع في دعم الاستثمار الخاص من خلال إحداث زيادة كبيرة في الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وقد أدى ذلك إلى اجتذاب قدر كبير من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وصلت إلى ذروتها عام ٢٠٠٨ بأكثر من ٣٨ مليار دولار^(١٣)، كنتيجة مباشرة لعدد من الإجراءات، على رأسها إصدار قانون الاستثمار الأجنبي الجديد عام ٢٠٠٠، بالإضافة إلى انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية في عام ٢٠٠٥.

وبالرغم من حرص الحكومة على تحسين بيئة الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال مبادرات متعددة ساهمت في رفع مستوى السعودية في مؤشرات التنافسية الاستثمارية، فإن الدراسات تشير إلى أن تلك السياسات المحلية لم تحقق المرجو منها في تفعيل دور الاستثمار الأجنبي في تطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة، ولم تساهم بالشكل المناسب في رفع مستويات التوظيف المحلية، وتركزت في أنشطة وقطاعات ترتبط بقطاع النفط، وفي المناطق الرئيسية لإنتاجه وتكريره على حساب القطاعات والمناطق الأخرى، مما يُعدّ قيداً على مساهمتها في التنمية المستدامة التي تتطلع إليها السعودية.

وبناء على ذلك، فإن البحث سيتناول الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وأثر انضمام السعودية إلى منظمة التجارة العالمية في حجم وتدفق هذه الاستثمارات، وفي نمط توزيعها ودورها في تخفيف الاعتماد على قطاع النفط، بهدف تنوع مصادر الدخل، وتجنب الأثر السلبي للاعتماد على مصدر واحد، دائم التعرض لتقلبات الأسعار العالمية، ولتفعيل دور القطاع الخاص.

٢ - فرضية البحث

الفرضية الأساسية التي يحاول هذا البحث اختبارها تتلخص في تأثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ونمط توزيعها، بانضمام العربية السعودية إلى منظمة التجارة العالمية، وإدخال تغييرات على قانون الاستثمار الأجنبي المباشر.

٣ - أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى اختبار الفرضية السالفة الذكر، وذلك بتحليل وقياس التأثيرات المحتملة لانضمام العربية السعودية إلى منظمة التجارة العالمية، وإدخالها الكثير من التعديلات على قانون الاستثمار الأجنبي، والتعرّف إلى أهمية هذا التأثير في ظلّ سياسة الانفتاح التجاري العالمي. ويتم تطبيق البحث بالاعتماد على بيانات لسلسلة زمنية في الفترة (١٩٨٥ - ٢٠١٢)، وهي أطول فترة متاحة للبيانات

(١٣) «World Investment Report, Non-Equity Modes of International Production and Development», UNCTAD (2011).

التي يعتمد عليها حساب متغيرات البحث، وخاصة أن أواخر التسعينيات من القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين كانا قد شهدا التوسع في التطبيق لسياسة الانفتاح الاقتصادي للعربية السعودية.

ويمكن وضع مجموعة من الأهداف الفرعية للبحث تتمثل بالآتي:

(١) التعرف إلى حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تدفقت إلى السعودية.

(٢) معرفة هيكل توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في السعودية على القطاعات والأنشطة

المختلفة، ومدى تأثير تدفقات وتوزيع تلك الاستثمارات بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

٤ - منهجية البحث

يعتمد البحث على المنهج النظري بالرجوع إلى الدراسات والأدبيات الاقتصادية التي لها علاقة بموضوع هذا البحث، وتحليلها للتوصل إلى بيانات ومعلومات قد يتطلبها البحث، بالإضافة إلى استخدام المنهج التطبيقي من خلال تقدير نموذج لقياس أثر انضمام السعودية إلى منظمة التجارة العالمية في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العربية السعودية.

٥ - خطة البحث

لتحقيق أهداف البحث سوف يتم تناول الموضوع عبر ثلاثة مباحث، ومن ثم تُدرج النتائج والتوصيات:

أولاً: الإطار النظري

١ - قانون الاستثمار الأجنبي المباشر لعام ٢٠٠٠

مع اتجاه السعودية إلى الاعتماد على القطاع الخاص باعتباره القوة الدافعة للاقتصاد، وجزءاً محورياً من استراتيجية تحقيق النمو السريع والمستدام، كان عليها أن تهيم مناخ الأعمال لتحسين وتعزيز مشاركة القطاع الخاص في الاقتصاد، وفتح الباب أمام مشاركة الاستثمار الأجنبي المباشر، كأحد أولويات خطط التنمية. غير أن الاستثمار الأجنبي المباشر كان يخضع لقانون عام ١٩٧٩ الذي أعطى أولوية للشركات السعودية، والمشاريع الأجنبية شريطة وجود شراكة مع مستثمرين سعوديين، بالإضافة إلى حظر الاستثمار الأجنبي المباشر في عدد غير قليل من القطاعات والأنشطة^(١٤)، كما منع إعطاء تراخيص لمزاولة النشاط للمستثمرين الأجانب ما لم يؤد المشروع إلى نقل خبرات تكنولوجية أجنبية.

(١٤) Svitlana Khyeda, «The Foreign Direct Investment in the Middle East: Major Regulatory Restrictions», *Insight Turkey*, vol. 9, no. 2 (2007), pp. 73-104.

كل ذلك، دعا إلى ضرورة مراجعة القانون وإعادة تقييمه، وإدخال قانون جديد للاستثمار، وهو قانون عام ٢٠٠٠، مع إنشاء الهيئة العامة للاستثمار الأجنبي (SAGIA)، وذلك بهدف تسهيل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصاد السعودي، وكخطوة مهمة سابقة لعضوية منظمة التجارة العالمية، وقد قدم القانون المشار إليه العديد من التغيرات المهمة على النحو التالي^(١٥):

أ - خفض القيود على الاستثمار الأجنبي المباشر، بما في ذلك حظر الاستثمار من قبل الأجانب في بعض القطاعات التي كانت مخصصة فقط للقطاع الحكومي أو للمستثمرين المحليين، مثل خدمات الطباعة والنشر، وخدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية، وتوليد ونقل وتوزيع الطاقة الكهربائية، وخدمات النقل عبر خطوط الأنابيب، والخدمات التعليمية، وخدمات المستشفيات والصحة والتأمين، أضف إلى ذلك تقليص ما يسمّى بالقائمة السلبية ومراجعتها وتحديثها من وقت إلى آخر، تمهيداً لإلغائها في نهاية الأمر.

ب - تقديم مزيد من التسهيلات للاستثمارات الأجنبية، بما في ذلك تراخيص الاستثمار من خلال:

- السماح للمستثمرين الأجانب بالحصول على أكثر من رخصة للأنشطة المختلفة.
- السماح للشركات الأجنبية بتملك ١٠٠ بالمئة من المشروع.
- خفض مدة وإجراءات الحصول على التراخيص بالتعامل مع جهة واحدة، وألا يزيد الحد الأقصى للوقت حال اكتمال الأوراق على ٣٠ يوماً.
- الحصول على حزمة المميزات نفسها التي تتمتع بها المشاريع المحلية، مثل توفير الحماية الصناعية، والحصول على القروض من صندوق التنمية الصناعية.
- حل مشكلة الكفالة التي تواجه جميع الأجانب العاملين في السعودية.
- استفادة المستثمرين الأجانب من أية اتفاقيات بشأن تجنّب ازدواج الضريبي.
- إخضاع الشركات لقانون ضريبة الدخل على الشركات البالغة ٢٠ بالمئة من صافي الربح، وتصنف من بين الدول الخمس الأقل مستوى لتلك الضريبة في العالم^(١٦).

ونتيجة لتحسين مناخ الاستثمار في العربية السعودية، واستمرار ارتفاع أسعار وإيرادات النفط، فقد ازدهرت الاستثمارات الأجنبية المباشرة منذ تطبيق قانون الاستثمار لعام ٢٠٠٠^(١٧). ويظهر الجدول الرقم (١) إجمالي المشروعات الأجنبية، وقيمة تلك الاستثمارات بالمليون ريال خلال الفترة (١٩٦٠ - ٢٠١٠)، كمقارنة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة قبل وبعد تطبيق قانون الاستثمار الأجنبي.

(١٥) Almahmood, «Foreign Direct Investment in Saudi Arabia: Joint Venture Equity Shares and Source Country Characteristics».

(١٦) «Middle East and North Africa Region Economic and Development Prospects: Job Creation in an Era of High Growth», World Bank (2007).

(١٧) «Country Profile: Saudi Arabia», Library of Congress, Federal Research Division (2006).

الجدول الرقم (١)

إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى السعودية خلال الفترة (١٩٦٠ - ٢٠١٠)

الفترة	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالمليون ريال	نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة إلى إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر (بالمئة)	عدد المشروعات خلال الفترة	نسبة المشروعات خلال الفترة إلى إجمالي مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر (بالمئة)
١٩٩٩ - ١٩٦٠	١٧٥,١٥٩	٢٢,٥٢	١,٥٨٩	١٨,٠٤
٢٠٠٥ - ٢٠٠٠	١٧٦,٢٩٧	٢٢,٦٧	٣,٤٠٩	٣٨,٧١
٢٠١٠ - ٢٠٠٦	٤٢٦,٠٠٠	٥٤,٧٩	٣,٨٠٨	٤٣,٢٤
الإجمالي	٧٧٧,٤٥٦	١٠٠	٨,٨٠٦	١٠٠

المصدر: Abdulaziz Almahmood, «Foreign Direct Investment in Saudi Arabia: Joint Venture Equity Shares and Source Country Characteristics,» (Phd Dissertation in Economics, Newcastle University Business School, 2010).

ويظهر الجدول الرقم (١) أن قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة (٢٠٠٥ - ٢٠٠٠) قد فاقت قيمة الاستثمارات الأجنبية التي تلقتها السعودية خلال الفترة (١٩٦٠ - ١٩٩٩)، وأن عدد المشروعات المنفذة قد زادت على الضعف، الأمر الذي يشير إلى التأثير المباشر للقانون في ارتفاع جاذبية العربية السعودية للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وكخطوة اتخذتها السعودية، وهي في طريقها إلى عضوية منظمة التجارة العالمية.

٢ - انضمام السعودية إلى منظمة التجارة العالمية

تنبع أهمية عضوية منظمة التجارة العالمية من أهمية ووزن المنظمة، إذ تضم في عضويتها دولاً تسيطر على حوالى ٨٩ بالمئة من إجمالي التجارة العالمية، و ٩٠ بالمئة من الاستثمار الأجنبي المباشر، ومع تبني العربية السعودية لسياسة تجارية أكثر انفتاحاً على العالم الخارجي، وانضمامها إلى منظمة التجارة العالمية، وتوسعها في عقد اتفاقيات تجارية ثنائية ومتعددة الأطراف مع أغلب دول العالم، بلغ عددها في نهاية عام ٢٠١١ (٥٧) اتفاقية، منها (٢٢) اتفاقية استثمار دولية ثنائية، و(٢٣) اتفاقية لتجنب الازدواج الضريبي، كما بلغ عدد اتفاقيات الاستثمار الدولية الأخرى (١٢) اتفاقية^(١٨)، الأمر الذي يوضح الدور الذي تؤديه التجارة والاستثمار الأجنبي كأداة مهمة تؤثر في معدلات النمو المحققة في العربية السعودية.

ومن الملاحظ أن انضمام السعودية إلى منظمة التجارة العالمية، لم تواجهه صعوبات كبيرة، حيث استطاع الاقتصاد السعودي التكيف مع متطلبات المنظمة إلى حد بعيد، إذ يدار الاقتصاد وفقاً لقوى السوق، بالإضافة إلى تبني السعودية منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي عملية للإصلاح الاقتصادي

«World Investment Report, Non-Equity Modes of International Production and Development» (١٨)

والهيكلي، تضمنت القيام بعمليات خصخصة للعديد من المشروعات العامة، بالإضافة إلى تطبيقها لضريبة جمركية لا تزيد على ٥ بالمئة نتيجة لعضويتها في مجلس التعاون الخليجي^(١٩). ويعد الاقتصاد السعودي واحداً من الاقتصادات القائمة على نظام السوق المفتوح، فوفقاً لمعيار درجة الانفتاح التجاري والاقتصادي الذي يعكسه تزايد أحجام الصادرات والواردات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، فإن العربية السعودية، وخلال الفترة (١٩٨٥ - ٢٠١٢) قد شهدت زيادة في درجة الانفتاح التجاري، حيث ارتفعت من ٥٩ بالمئة عام ١٩٩٠ لتصل إلى ٦٣ بالمئة عام ٢٠٠٣، وتستمر في الزيادة لتصل إلى ذروتها في عام ٢٠٠٨، وتسجل ٨٢ بالمئة. وذلك يظهر مدى تأثير النمو الحاد في الناتج المحلي الإجمالي بسبب الزيادة الحادثة في إيرادات الدولة وصادراتها^(٢٠). والذي يؤكد حقيقة تزايد مؤشر الانفتاح التجاري للعربية السعودية هو مقارنته بمؤشر العديد من الدول الأكثر انفتاحاً التي تولي التجارة الخارجية أهمية بالغة في سياساتها الاقتصادية، حيث سجل مؤشر الانفتاح التجاري في الفترة (١٩٩٢ - ٢٠١٠) متوسطاً يبلغ ٨, ٢٤ بالمئة للولايات المتحدة الأمريكية، و٨, ٤٥ بالمئة لتركيا، و٧٢ بالمئة لكندا، و٩, ٤٩ بالمئة للصين خلال الفترة نفسها^(٢١).

وقد زاد هذا الاتجاه، وتم تدعيمه مع انضمام السعودية إلى منظمة التجارة العالمية، وبالتحليل نجد أن نسبة كبيرة من تلك الزيادة ترجع إلى ارتفاع قيمة الصادرات بسبب ارتفاع أسعار النفط العالمية، حيث زادت قيمة الصادرات من ٧٧, ٥ مليار دولار عام ٢٠٠٠ لتصل إلى ٣١٣, ٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٨، وبنسبة زيادة بلغت ٣٠٤ بالمئة، كما أن الواردات قد زادت كذلك من ٢, ٣٠ مليار دولار لتصل إلى ١١٥, ١ مليار دولار، وبنسبة بلغت ٢٨١ بالمئة خلال الفترة نفسها^(٢٢).

ولا شك في أن درجة الانفتاح التجاري تعكس في الوقت نفسه زيادة درجة الانكشاف الاقتصادي التي تؤدي إلى عدم استقرار الدخل من الصادرات بسبب تقلب أسعار المواد الأولية. وقد استفادت السعودية من فرص النفاذ إلى الأسواق العالمية، وتعتبر البتروكيماويات من أهم القطاعات المستفيدة من الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وخاصة بعد انخفاض التعريفات الجمركية في أسواق الدول المتقدمة من ٥, ١٢ بالمئة إلى ٥, ٦ بالمئة، الأمر الذي أدى إلى تحقيق توسع في الصادرات تجاه الدول الأوروبية والآسيوية، كما أدى إلى تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة على التوسع في الدخول إلى تلك القطاعات^(٢٣). وقد أسهم الانضمام في زيادة الأسواق التي سيتم النفاذ إليها من قبل المنتجات الوطنية السعودية من ١٢٠ سوقاً إلى أكثر من ١٧٠ سوقاً عالمياً. وبالرغم من المزايا السابق ذكرها، فإن انضمام السعودية سيفرض على المنتجات السلعية والخدماتية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في البلاد

(١٩) باسماعيل، «أثر الانفتاح المالي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية».

(٢٠) «مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات»، وزارة الاقتصاد والتخطيط (الرياض) (٢٠١٢).

(٢١) *Direction of Trade Statistics Yearbook*, Various Editions.

(٢٢) التقرير الإحصائي السنوي ٢٠١٣ (الرياض): مؤسسة النقد العربي السعودي - الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية

والإحصاء، ٢٠١٣).

(٢٣) Abdulwahab Al-Sadoun, «The Impact of Saudi Arabia Accession to WTO on Petrochemical Industries.»

Arab News (December 2005).

أعباء كبيرة، ويتوقع أن يكون نصف الشركات العائلية خارج السوق إذا لم تتكيف مع المعطيات الجديدة، علماً بأن المنشآت الصغيرة والمتوسطة تشكل ٩٠ بالمئة من عدد الشركات في العربية السعودية^(٢٤).

وعلى المستوي التشريعي، أصدرت السعودية العديد من التشريعات في سبيل تكيف السوق السعودي مع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، يأتي في مقدمتها قانون الاستثمار الأجنبي المباشر (عام ٢٠٠٠)، وقانون العلامة التجارية (عام ٢٠٠٢)، وقانون حماية حقوق المؤلف، وقانون الضرائب على الدخل، وقانون تشجيع المنافسة (عام ٢٠٠٤)، وتؤدي تلك الإجراءات، بالإضافة إلى تطبيق اتفاقيات الاستثمار، إلى خلق ظروف مؤاتية لجذب التدفقات الاستثمارية التي بدأت تظهر منذ انضمام السعودية إلى منظمة التجارة العالمية في عام ٢٠٠٥.

وبالرجوع إلى الجدول الرقم (١)، يظهر أن إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالمليون ريال، التي تلقتها السعودية خلال الفترة التالية على الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية من عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠١٠، وبلغت ٤٢٦ مليار ريال، قد فاقت قيمة الاستثمارات الأجنبية التي تلقتها السعودية خلال الفترة (١٩٦٠ - ٢٠٠٥)، وأن عدد المشروعات المنفذة خلال الخمس سنوات التالية على انضمام العربية السعودية إلى منظمة التجارة العالمية قد تعدى نسبة ٤٣ بالمئة من إجمالي عدد مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٦٠ إلى عام ٢٠١٠، الأمر الذي يظهر الأثر المباشر لعضوية منظمة التجارة، وارتفاع جاذبية العربية السعودية للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ويعتقد البعض^(٢٥) أن المكاسب التي حققتها العربية السعودية من الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية محدودة، وخاصة أن الاقتصاد السعودي اقتصاد مفتوح أصلاً، وأن نظام الاستثمار الأجنبي الذي اعتمده السعودية في عام ٢٠٠٠ يغطي معظم جوانب اتفاقية الانضمام إلى المنظمة. ويعود تواضع المكاسب إلى وجود فجوة بين الأنظمة المعتمدة في السعودية وسياسات وممارسات بعض الجهات الحكومية، غير أن الأرقام المعروضة في الجدول الرقم (١) تؤكد عكس ذلك، وثبت أن قانون الاستثمار الأجنبي المباشر لعام ٢٠٠٠ كان بمثابة خطوة حقيقية إلى انضمام السعودية إلى منظمة التجارة العالمية، وإحدى أهم وسائل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

٣- جاذبية مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في العربية السعودية

تعرف الجاذبية الدولية للاستثمار بأنها قدرة دولة ما خلال فترة زمنية معينة على جذب المشروعات والفرص الاستثمارية المعجدة في مجالات متعددة، واستقطاب عناصر الإنتاج المتنقلة من رؤوس أموال وخبرات ومبدعين في مختلف المجالات. وقد بدأت دول العالم تهتم بنشر المعرفة حول وضع

(٢٤) خليل عليان، «الاقتصاديات النامية في ظل منظمة التجارة العالمية مع التطبيق على حالة المملكة العربية السعودية: الفرص والتحديات»، معهد الإدارة العامة، مركز البحوث (٢٠٠٩).

(٢٥) فادي عبد الله العجاجي، «الاقتصاد السعودي بعد فترة من الانضمام لمنظمة التجارة العالمية»، الرياض، ١٢/١٠/٢٠١١.

وتصورات مناخ الاستثمار فيها، بهدف استغلال الفرص الاستثمارية المتاحة، وتم الاعتماد في ذلك على ما يطلق عليه مؤشر جاذبية الاستثمار، حيث يرصد المؤشر أداء ١١٠ دول على مستوى العالم تمثل في ما بينها ٩٥ بالمئة من إجمالي أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى العالم، ويضم بين جنباته ١٧ دولة عربية تمثل ٩٨ بالمئة من إجمالي أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى المنطقة العربية^(٢٦)، ويتكون المؤشر من ثلاث مجموعات رئيسية تشمل ما يلي:

(١) مجموعة المتطلبات الأساسية أو المسبقة: تشمل الشروط المسبقة اللازم توافرها من أجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ولا يمكن في حالة عدم توافرها توقع قدوم مستثمرين، سواء وطنيين كانوا أو أجانب. ويشمل أربعة مؤشرات رئيسية (مؤشر استقرار الاقتصاد الكلي، مؤشر البيئة المؤسسية، مؤشر بيئة أداء الأعمال، مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية).

(٢) مجموعة العوامل الكامنة: تتمثل بمعايير معتمدة من قبل الشركات الدولية والمتعددة الجنسيات لاختيار موقع ملائم لتنفيذ الاستثمار فيه، ويتكون من أربعة مؤشرات رئيسية (حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ إليه، الموارد البشرية والطبيعية، عناصر التكلفة، البنية التحتية).

(٣) مجموعة العوامل الخارجية: تشمل مختلف العوامل التي ترصد الاختلافات بين الدول على صعيد عوامل التميز والتقدم التكنولوجي، وطبيعة العلاقات الخارجية في المجال الاقتصادي والاتفاقات الثنائية لتشجيع الاستثمار الأجنبي، وتشمل مؤشرين هما: مؤشر اقتصادات التكتل، وعوامل التميز والتقدم التكنولوجي.

ومن المؤكد أن جميع المكونات الرئيسية والفرعية مهمة لقياس قدرة الدولة على جذب الاستثمارات الأجنبية، إلا أن درجة تأثير تلك المكونات تختلف بحسب مرحلة النمو التي تمر بها الدولة. وقد تم تقسيم المراحل التي تمر بها الدول التي يشملها تقرير مناخ الاستثمار إلى خمس مراحل، اثنتان منها انتقاليتان كما يلي:

● المرحلة الأولى: دول مصنّفة ضمن اقتصادات قائمة على الموارد الطبيعية فقط، وعلى تلك الدول أن تركز على مجموعة المتطلبات الأساسية أو المسبقة.

- المرحلة الانتقالية الأولى: يطلق عليها المرحلة الانتقالية من الاعتماد على الموارد الطبيعية إلى الاعتماد على الكفاءة والفعالية، وعلى تلك الدول أن تولي الاهتمام بمجموعة المتطلبات الأساسية أو المسبقة ومجموعة العناصر الكامنة بشكل متساو. وتقع في هذه المرحلة أغلب الدول العربية المنتجة للغاز والنفط، وتشمل العربية السعودية والجزائر والكويت وقطر ومصر وسورية.

● المرحلة الثانية: تضم مجموعة الاقتصادات القائمة على الكفاءة والفعالية، وتعتمد تلك الدول في جاذبيتها للاستثمارات الأجنبية المباشرة على محاور العناصر الكامنة، مع بقاء الأهمية النسبية لمحور مجموعة المتطلبات الأساسية أو المسبقة.

(٢٦) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، «مناخ الاستثمار في الدول العربية»، مؤشر جاذبية الاستثمار (الكويت) (٢٠١٣).

- المرحلة الانتقالية الثانية: يطلق عليها المرحلة الانتقالية بين المرحلة الثانية، وصولاً إلى المرحلة الثالثة، وتركز الدول هنا، وبشكل أكبر، على العناصر التي تمكّنها من استحداث وتبني طرق إنتاج أكثر كفاءة وفعالية، ومن الارتقاء بنوعية السلع والخدمات والاهتمام أكثر بعوامل التميز والتطوير.

• المرحلة الثالثة: تضم الدول التي بلغت مرحلة الاعتماد على التطوير والابتكار كأساس لجذب تدفقات الاستثمار الأجنبي.

وبالنظر إلى حالة العربية السعودية التي تنتمي إلى دول المرحلة الانتقالية الأولى التي تولى الاهتمام بمجموعة المتطلبات الأساسية أو المسبقة، ومجموعة العناصر الكامنة، يظهر في الجدول الرقم (٢) أداء السعودية في كل مجموعة، ومقارنة متوسطها بالمتوسط العربي والمتوسط العالمي.

الجدول الرقم (٢)

مؤشرات جاذبية الاستثمار للعربية السعودية مقارنة بالمتوسطين العربي والعالمي

المؤشر	المتوسط المسجل		
	للعالم	للدول العربية	للسعودية
عوامل أساسية	٥٣,٦	٤٦,٢	٥١
عوامل كامنة	٤١,٦	٣٩,٦	٤٨,٢
عوامل خارجية	١٤,٣	٨,٤	٨,١

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، «مناخ الاستثمار في الدول العربية»، مؤشر جاذبية الاستثمار (الكويت) (٢٠١٣).

وبتحليل الأرقام المعروضة في الجدول الرقم (٢) يتضح أن السعودية قد حققت متوسط ٥١ نقطة في المتطلبات الأساسية، متفوقة على المتوسط المسجل للدول العربية البالغ ٤٦,٢ نقطة، وبدرجة أقل من المتوسط العالمي البالغ ٥٣,٦ نقطة، كما أنها تفوّقت على كل من المتوسطين العربي والعالمي في مجال المتطلبات الكامنة بمتوسط ٤٨,٢، غير أنها ما زالت تحتاج إلى جهد أكبر في مجال المتطلبات الخارجية، حيث حققت متوسط ٨,١ نقطة فقط.

وتتوافق خصائص مؤشر جاذبية السعودية إلى حدّ كبير بالنسبة إلى مرحلة النمو التي تمر بها والمتطلبات اللازم توافرها لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا يفسر ترّبع السعودية على قمة دول منطقة الشرق الأوسط في اجتذاب التدفقات الاستثمارية المباشرة إلى المنطقة، فقد احتلت المركز الأول عربياً، والمركز العاشر عالمياً في مؤشر بيئة الأعمال، ودفع الضرائب، والمركز السادس في مجال تراخيص البناء، والمركز ١٦ في حماية المستثمرين، بل والمركز الأول في تسجيل الممتلكات على مستوى العالم في عام ٢٠١١. غير أنها تحتل مرتبة منخفضة في مجالي إنفاذ العقود، وتسوية حالات

الإعسار، حيث تحتل المرتبتين ١٣٨ و ٧٣ عالمياً على التوالي^(٢٧). وما زالت السعودية بحاجة إلى تحسينات كبيرة في مجال حقوق الملكية الفكرية، ونظام المحاكم الذي يفترق إلى الكفاءة والشفافية. ويعتبر الفساد جانباً آخر من التحديات التي تحول دون تحقيق الحرية الاقتصادية، وتؤثر سلباً في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث تحتل السعودية المرتبة ٨٠ من بين ١٧٩ دولة في العالم^(٢٨).

٤ - الاستثمار الأجنبي المباشر وهيكل توزيعه داخل العربية السعودية

بدأ تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العربية السعودية منذ أكثر من ثمانين عاماً، حين وقعت السعودية اتفاقية مع شركة «ستاندر أويل أوف كاليفورنيا»، للتقيب عن البترول في المنطقة الشرقية، ومع بداية الخمسينيات احتل إنتاج النفط دوراً محورياً في اقتصاد البلاد، ولإلقاء الضوء على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر سوف نتناول البنود التالية:

أ - حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى العربية السعودية

بالاستناد إلى بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى البلاد، والمعروض في الشكل الرقم (١)، نجد أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر قد شهد تذبذباً واضحاً بين الارتفاع والانخفاض، بل وفي بعض الأحيان كان سالباً، كما في الفترة بين عامي ١٩٨٧ إلى ١٩٩٩، الأمر الذي يشير إلى تزامن تدفق الاستثمار مع تقلب عملياته. ويعود ذلك إلى كثير من الأسباب أبرزها عدم شفافية قانون الاستثمار الذي كان ساري المفعول قبل قانون عام ٢٠٠٠، ووجود العديد من القيود، وتأخر السعودية في إصدار قانون ملائم للاستثمار^(٢٩).

ومع صدور قانون الاستثمار الأجنبي الجديد لعام ٢٠٠٠، والجهود الترويجية التي بذلتها الهيئة العامة للاستثمار، وإصدارها التراخيص للمستثمرين والحوافز التي يمنحها نظام الاستثمار الأجنبي الجديد، ظهرت السعودية كدولة جاذبة للاستثمار، حيث ارتفعت الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى السعودية من ١٨٣ مليون دولار عام ٢٠٠٠ إلى ١,٩٤ مليار دولار في عام ٢٠٠٤. وتعزى الزيادة الهائلة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث بلغت ٢,١٣٥ مليار دولار خلال الفترة (٢٠٠٥ - ٢٠١٢)، إلى انضمام العربية السعودية إلى منظمة التجارة العالمية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، حيث ساهم ذلك في زيادة درجة تكامل البلاد مع الاقتصاد العالمي، فضلاً عن تقديم مزيد من التحرر لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وتعزيز فرص الأعمال. وهناك عامل آخر ساهم بلا شك في هذا التدفق غير المسبوق للاستثمار الأجنبي المباشر، ألا وهو إنتاج النفط وصادرات صناعة النفط.

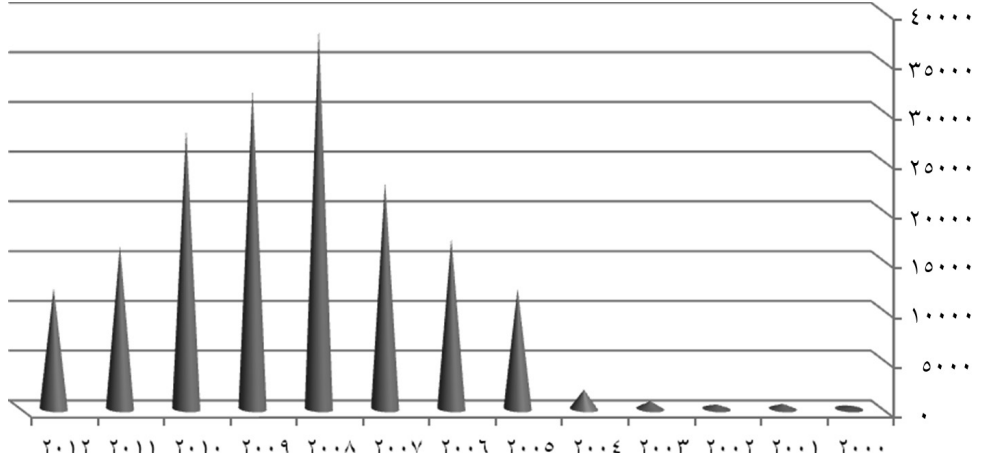
(٢٧) المصدر نفسه.

(٢٨) Almahmood, «Foreign Direct Investment in Saudi Arabia: Joint Venture Equity Shares and Source Country Characteristics».

(٢٩) محمد ساحل ومحمد طالبي، «التجربة السعودية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة تحليلية تقييمية»، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد ٤ (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨).

الشكل الرقم (١)

الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى العربية السعودية في الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠١٢)



المصدر: UNCTAD, «Database UNCTAD Handbook», <<http://stats.unctad.org>>.

المصدر:

ومن المتعارف عليه أن زيادة عائدات النفط توفر فرصاً أكبر للاستثمار، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، بحيث تساهم في زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وبمقارنة الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة إلى العربية السعودية مع باقي الدول العربية، نجد أنه خلال الفترة (٢٠٠٣ - ٢٠١١) استحوذت أربع دول فقط (العربية السعودية، والإمارات، ومصر، ولبنان) بحسب الترتيب التنازلي، كحصة من إجمالي ٢١ دولة عربية، على حوالى ٥٧ بالمئة من إجمالي التدفقات الواردة إلى المنطقة والبالغة ٥١٨,٨ مليار خلال تلك الفترة، حيث احتلت السعودية المركز الأول بمتوسط ٢٤,٢ بالمئة، وبقية بلغت ١٢٥,٨ مليار دولار، تلتها الإمارات، ومصر، ولبنان بمتوسطات بلغت ١٦ بالمئة، و٩,٩ بالمئة، و٦,١ بالمئة على الترتيب^(٣٠). وقد بلغت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى العربية السعودية أعلى قيمة لها في عام ٢٠٠٨، أي ٣٨,١ مليار دولار، ثم تراجعت إلى ٣٢,١ مليار في عام ٢٠٠٩، واستمرت في التراجع لتستقر عند ١٦,٤ مليار دولار في عام ٢٠١٢، كما يظهر من الشكل الرقم (١).

ب - توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة بحسب القطاعات الاقتصادية

عند دراسة توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى السعودية بحسب القطاعات الاقتصادية، يتضح من خلال الجدول الرقم (٣) أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة قد وُزعت على سبعة أنشطة رئيسية، هي: الزراعة، والصناعة، والمقاولات، وتجارة الجملة والتجزئة، والنقل والاتصالات، والتمويل والعقارات، والخدمات الاجتماعية.

المصدر: UNCTAD, «Database UNCTAD Handbook», <<http://stats.unctad.org>>.

(٣٠)

الجدول الرقم (٣)
توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة بحسب القطاعات
خلال الفترة (١٩٦٠ - ٢٠٠٥)

النسبة المئوية من إجمالي الاستثمار الأجنبي الوارد	الاستثمارات الأجنبية الواردة بالمليون ريال	النسبة المئوية من إجمالي المشروعات	عدد المشروعات	القطاع
٠,٠٤١	١٤٥	٠,٤٢	٢١	الزراعة
٨٠,٥٣	٢٨٣٠٥٨	٤٤,٤٤	٢٢٢٧	الصناعة
٦,٧٦	٢٣٧٦٠	٣١,٧٩	١٥٨٩	المقاولات
٠,٢١	٧٤٧	٣,٨٤	١٩٢	تجارة الجملة والتجزئة
١,٥٥	٥٤٥٠	١,٣٦	٦٨	النقل والاتصالات
٩,٣٧	٣٢٩٦٢	١٢,٧٣	٦٣٧	النمويل والمقارات
٠,٤٨	١٦٩٦	٥,٧٢	٢٦١	الخدمات الاجتماعية
١,٠٣	٣١٣٨	٠,٠٦	٣	أخرى
١٠٠	٣٥١٤٥٦	١٠٠	٤٩٩٨	إجمالي

Abdulaziz Almahmood, «Foreign Direct Investment in Saudi Arabia: Joint Venture Equity Shares and Source Country Characteristics,» (Phd Dissertation in: المصدر: Economics, Newcastle University Business School, 2010).

وبمراجعة الأرقام الواردة في الجدول الرقم (٣)، نجد أن ٤٥ بالمئة من إجمالي مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر، و ٨٠ بالمئة من المبالغ المستثمرة، قد تركزت في قطاع الصناعة، الأمر الذي يعكس الأهمية النسبية لقطاع النفط، حيث تركزت مساهمات الاستثمار الأجنبي المباشر في صناعة النفط والبتروكيماويات، وفي صناعات كيميائية ومنتجات بلاستيكية مرتبطة بالكيميائيات ومشتقاتها التي تعتمد بالدرجة الأولى على وفرة المواد الخام والطاقة.

ولمعرفة الأثر المتوقع لانضمام العربية السعودية إلى منظمة التجارة العالمية في هيكل توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة على القطاعات المختلفة، نستعرض في الجدول الرقم (٤) توزيع الاستثمارات على القطاعات الاقتصادية المختلفة خلال الفترة (٢٠٠٧ - ٢٠١٠)، وهي البيانات المتوفرة بشكل دقيق كالتالي:

الجدول الرقم (٤)

توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة بحسب القطاعات خلال الفترة (٢٠٠٧ - ٢٠١٠)

القطاع	الاستثمارات الأجنبية الواردة بالمليون ريال				النسبة المئوية من إجمالي الاستثمار الأجنبي الوارد			
	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
الزراعة	٩٠	٥٥	٦٠	٢١	٠,١	٠,٠٣٨	٠,٠٥	٠,٠٢
الصناعة	٤٦٥٧٧	٣٩٩١٩	٢٣٥٦٩	٢١٨٦٠	٥٤,٤	٢٧,٩	١٩,٦	٢٠,٨
المقاولات	٥٨١٩	٢١٥٧٥	٢٩٣١٣	٢١٩٣٧	٦,٧	١٥	٢٤,٥	٢٠,٨
تجارة الجملة والتجزئة	٣٧٢٧	١٦٣٨	٨٠٥٥	٦٢٠٣	٤,٣٥	١,١٤	٦,٧	٥,٩
النقل والاتصالات	٤٣٨٥	١١٦٥٧	٨٠١٧	٧٥٨٣	٥,١	٨,١	٦,٦	٧,٢
التمويل والعقارات	١٩٩٨٠	٥٨٣٩١	٤٢٠٠٩	٣٧٩٧٦	٢٣,٣	٤٠,٨	٣٥	٣٦,١
الخدمات الاجتماعية	٢٧٨	٩٦	٤٩٢	١٨١٥٤	٠,٣٢	٠,٠٦	٠,٤١	١٧,٢
أخرى	٤٧٢٣	٩٧٣٧	٨٣٦٨	٨٨٥٦	٥,٥	٦,٨	٧	٨,٤
الإجمالي	٨٥٥٧٩	١٤٣٠٦٨	١١٩٨٨٤	١٠٥٠٩١	١٠٠			

المصدر: «التقرير السنوي للاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI) الواردة إلى العربية السعودية»، مركز التنافسية الوطني، الهيئة العامة للاستثمار (٢٠١١).

يتضح من الأرقام المعروضة في الجدول الرقم (٤) حدوث تغير في توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة على القطاعات المختلفة، حيث انخفضت نسبة الاستثمارات المتجهة إلى قطاع الصناعة من ٥٤,٤ بالمئة في عام ٢٠٠٧ إلى ٢٠,٨ بالمئة في عام ٢٠١٠، في مقابل زيادة الاستثمارات في مجال المقاولات لتصل إلى أكثر من ٢٠ بالمئة، وأنشطة التمويل والاستثمار العقاري إلى ٣٦ بالمئة من جملة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى العربية السعودية في عام ٢٠١٠، بالإضافة إلى وجود تحسن نوعي في أنشطة النقل والاتصالات. وتتفق تلك النتائج مع التسهيلات المقدمة إلى الاستثمار الأجنبي

المباشر والمتمثلة بخفض القيود، بما في ذلك حظر الاستثمار من قبل الأجانب في بعض القطاعات التي كانت مخصصة فقط للقطاع الحكومي أو للمستثمرين المحليين، بالإضافة إلى تقليص القائمة السلبية، والاستفادة من التحرر التجاري والاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف، والتسهيلات المرتبطة بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وقد تركزت في القطاع الصناعي، وتناشمت الاستثمارات قطاعات تكرير النفط، وصناعة البتروكيماويات، والمنتجات المعدنية الأساسية، والمنتجات المعدنية المصنعة، ومنتجات مواد البناء والزجاج، وصناعة المنتجات الغذائية والمشروبات، ومنتجات البلاستيك والمطاط.

ج - توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة بحسب المناطق الجغرافية

تتركز معظم مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في خمس مناطق في العربية السعودية، وهي المنطقة الوسطى، والمنطقة الغربية، والمنطقة الشرقية، والمنطقة الشمالية، والمنطقة الجنوبية. وبالنظر إلى توزيع المشروعات الاستثمارية في المناطق الخمس، كما في الجدول الرقم (٥) نجد الآتي:

إن معظم المشروعات الاستثمارية تتجمع في مراكز تجمع الصناعة والسكان داخل السعودية، وخاصة في المنطقة الشرقية، وحول العاصمة الرياض، تليها المنطقة الغربية.

الجدول الرقم (٥)

توزيع مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر بحسب المناطق الجغرافية في السعودية خلال الفترة (١٩٦٠ - ٢٠٠٥)

المنطقة	عدد المشروعات	بالمئة من إجمالي عدد المشروعات خلال الفترة	إجمالي المبلغ المستثمر بالمليون ريال	النسبة المئوية من إجمالي المبلغ المستثمر خلال الفترة	متوسط المبلغ المستثمر في المشروع الواحد بالمليون ريال
الوسطى	٢٢٥٨	٤٥,٢	٧١٢٢٠	٢٠,٣	٣١٥٤
الغربية	١٦٣٠	٣٢,٦٥	١٢٢٥١٧	٣٤,٩	٧٥١٦
الشرقية	١٠٤٣	٢٠,٩	١٥٣٦٤٤	٤٣,٧	١٤٧٣١
الجنوبية	٤٢	٠,٨	٧٦١	٠,٢٢	١٨١٢
الشمالية	٢٥	٠,٢٥	٣٣١٤	٠,٩٤	١٣٢٥٦
إجمالي	٤٩٩٨	١٠٠	٣٥١٤٥٦	١٠٠	

المصدر: Almahmood, «Foreign Direct Investment in Saudi Arabia: Joint Venture Equity Shares and Source Country Characteristics».

وباستقراء الأرقام المعروضة في الجدول الرقم (٥)، يتضح أن المنطقة الشرقية استحوذت على أكثر من ٤٣ بالمئة من إجمالي مبالغ الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى العربية السعودية خلال الفترة من عام ١٩٦٠ إلى عام ٢٠٠٥، وعلى الرغم من أن نسبة المشروعات المنفذة في تلك المنطقة

لم يتعدّ ٩, ٢٠ بالمئة، إلا أن الأرقام تدل على تركّز مشروعات الاستثمار الأجنبي بجوار أماكن وجود حقول النفط. وينعكس ذلك في كبر حجم المشروعات في تلك المنطقة، حيث يبلغ المبلغ المستثمر في المشروع الواحد فيها أكثر من ١٤٧ مليون ريال في المتوسط، وتلي المنطقة الشرقية في الأهمية من حيث إجمالي المبالغ المستثمرة فيها كل من المنطقتين الغربية والوسطى، بمتوسط ٩, ٣٤ بالمئة و٣, ٢٠ بالمئة على الترتيب. ويبدو أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم تتركّز في المنطقة الوسطى، حيث استحوذت بمفردها على أكثر من ٤٥ بالمئة من إجمالي المشروعات، ولكن بنسبة تعدّت قليلاً الـ ٢٠ بالمئة من إجمالي المبالغ المستثمرة.

وعلى الرغم من اعتراف الباحث بصعوبة الحصول على بيانات تغطي الفترة الأخيرة التالية للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية حول توزيع الاستثمارات الأجنبية، بحسب المناطق الجغرافية، وهل تأثر التوزيع بتلك التغيّرات أم لا، فإن هناك توجهاً من السعودية نحو جذب المشروعات الاستثمارية - خاصة الاستثمار الأجنبي المباشر - إلى المناطق الأقل نمواً، حيث منحت الحكومة السعودية امتيازات ضريبية لعدد من المناطق الأقل نمواً في البلاد بهدف جذب مزيد من الاستثمارات إليها، وذلك لمدة عشر سنوات من بداية أي مشروع. والمناطق التي تشملها التخفيضات الضريبية هي: حائل - جازان - نجران - الباحة - الجوف - منطقة الحدود الشمالية، وتشمل المزايا التالية:

- خصم ٥٠ بالمئة من تكاليف التدريب السنوي للعمالة السعودية.
- خصم ٥٠ بالمئة من الأجور السنوية المدفوعة للسعوديين.
- خصومات إضافية تمنح إذا زاد رأس المال المستثمر على مليون ريال سعودي، وإذا ما تم توظيف أكثر من خمسة مواطنين سعوديين لمدة تعاقد لا تقل عن عام في وظائف ذات طبيعة فنية أو إدارية.

ثانياً: الأدبيات الاقتصادية

شهد الاستثمار الأجنبي المباشر في العقود الأخيرة ارتفاعاً غير مسبوق، وقد عكفت الأدبيات الأكاديمية على دراسة فوائد الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصادات الدول المستضيفة له، كذلك انصبّ اهتمام جزء آخر من تلك الأدبيات على محددات الاستثمار الأجنبي المباشر بغرض فهم تهافت مختلف الدول على استقطابه، وما له من أهمية للعديد من الدول الراغبة في تحسين جاذبيتها، من أجل استقطاب أكبر حصة من الاستثمار الأجنبي المباشر، لما لذلك من وقع إيجابي على نموها الاقتصادي، من خلال تحسين الإنتاجية وتعزيز منافستها، ووصول صادراتها إلى السوق العالمية.

ويؤثر انفتاح دول العالم من خلال تحريرها الاقتصادي واندماجها في النظام الاقتصادي العالمي في اقتصادها من خلال بعدين رئيسيين: البعد الأول تحرير تجارة السلع والخدمات، ويركز هذا البعد على دور حرية التجارة الخارجية في الاقتصاد، من خلال شقي التجارة الصادرات والواردات. أما البعد الآخر

فهو حرية انتقال عناصر الإنتاج بين الدول، ويركز هذا البعد بشكل خاص على انتقال رأس المال، وأحد أهم أشكال انتقال رأس المال بشكل دولي هو الاستثمار الأجنبي المباشر. ويعدّ الانفتاح التجاري على العالم الخارجي بكافة أبعاده أحد أبرز مرتكزات السياسة الاقتصادية العامة في البلاد. فانفتاح الاقتصاد السعودي على العالم بكل ما يوفره ذلك من امتيازات، وما يمليه من استحقاقات، سينقله إلى مرحلة قائمة على التحرر الاقتصادي، ورفع الإنتاجية، وتطوير الميزة التنافسية للقطاع الخاص.

ولقد تناول كانديارو وشيغيتا^(٣١) ومارينو^(٣٢)، أثر سياسات التحرر والانفتاح التجاري في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أشار مارينو إلى الارتباط الإيجابي بين الاستثمار الأجنبي ودرجة الانفتاح التجاري، وهذا الارتباط غير مشروط بامتلاك الدولة الحد الأدنى من رأس المال، في حين أكد كانديارو استجابة الاستثمار الأجنبي المباشر للانفتاح التجاري في الاقتصاد ككل، وفي قطاع الخدمات بشكل خاص، وذلك لارتفاع الحماية في هذا القطاع. وفي هذا الإطار، أكدت دراسة تايلور ومهابير^(٣٣) أن الدول التي تتميز باتساع السوق، وزيادة درجة الانفتاح التجاري، ولديها تدابير تؤدي إلى تيسير الأعمال، تكون أكثر جذباً للاستثمار الأجنبي المباشر، بل وفي حالة وجود مجموعتين من الدول لديهما الخصائص نفسها التي سبقت الإشارة إليها، وكانت إحداها دولاً منتجة ومصدرة للنفط، وهي أكثر حظاً في حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إليها من الأخرى غير المنتجة للنفط.

واتفقت مع ما سبق دراسة سنغ وماكديفيد وبيرش^(٣٤) التي ركزت على عينة من الدول الصغيرة الحجم، واشتملت على ١١ دولة من دول منطقة الكاريبي، حيث أشارت إلى أن البنية الأساسية، والنمو الاقتصادي، والانفتاح التجاري، هي من العوامل التي تؤدي دوراً مهماً في تعزيز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وانطلاقاً من الحقيقة التي تؤكد أن التجارة عنصر مكمل لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، نظراً إلى كون نسبة كبيرة من تلك الاستثمارات موجهة ناحية التصدير، بالإضافة إلى ما تتطلبه من استيراد نسبة كبيرة من المكونات، فإن الدول التي لديها توجه أكبر باتجاه تحرير التجارة، تجذب مزيداً من الاستثمار الأجنبي المباشر^(٣٥).

وقد أثارت العلاقة بين الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وتبني سياسة أكثر انفتاحاً للتجارة من جهة، وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة أخرى، العديد من المناقشات في أدبيات النمو والتنمية،

(٣١) Tonia Kandiero and Margaret Chitiga, «Trade Openness and Foreign Direct Investment in Africa.» The Economic Society of Southern Africa, Annual Conference (Cape Town) (2003).

(٣٢) Andrea Marino, «The Impact of FDI on Developing Countries Growth: Trade Policy Matters.» ISTAT National Institute of Statistics (Rome) (2000).

(٣٣) Troy Taylor and Reshma Mahabir, «Examining Foreign Direct Investment in Oil Producing Economies.» Central Bank of Trinidad and Tobago, Working Paper 08/2012 (September 2012).

(٣٤) Diaram Ramjee Singh, Hilton McDavid and Allison Birch, «The Determinants of FDI in Small Developing Nation States: An Exploratory Study.» paper presented at: The 27th Annual Review Seminar Research Department Central Bank of Barbados, Bridgetown, Central Bank of Barbados, 25-28 July 2006.

(٣٥) Vinit Ranjan and Gaurav Agrawal, «FDI Inflow Determinants in BRIC Countries: A Panel Data Analysis.» *International Business Research*, vol. 4, no. 4 (2011).

فالفوائد المحتملة والمرتبطة بتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر قد دفع واضعي السياسات إلى تنفيذ سياسات الإعفاء الضريبي، وتطبيق مزيد من الانفتاح التجاري، بهدف جذب المزيد من تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إليها، فهناك أكثر من ٧١ دولة نفذت أكثر من ٢٠٨ من التغييرات في قوانين الاستثمار الأجنبي المباشر في عام واحد (٩٣ بالمئة)، ومن تلك التغييرات كانت تستهدف جذب الاستثمار الأجنبي المباشر^(٣٦). وبشكل نظري، نجد أن تأثير المزيد من الانفتاح في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يختلف وفقاً لدوافع دخول الاستثمارات الأجنبية إلى الدول^(٣٧)، فالشركات والاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تستهدف السوق المحلي للدول الجاذبة للاستثمار لا تتأثر كثيراً بإجراءات الانفتاح، على عكس الاستثمارات التي تسعى إلى التصدير.

وهناك العديد من الدراسات التي تناولت الانفتاح التجاري كأحد المحددات للاستثمار الأجنبي المباشر، فقد حاولت دراسة شاكرابارتي^(٣٨) تحديد المحددات الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر وتصنيفها بحسب القدرة على التأثير، وقد وجدت أن حجم السوق مقاساً بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي محدد قوي، بينما كان تأثير الانفتاح التجاري ضعيفاً في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر. غير أن دراسة موسى وكارداك^(٣٩) التي ركزت فقط على الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، انتهت إلى أن الصادرات هي من العوامل القوية التي تحدد حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

وقد تم العثور على الانفتاح التجاري كأحد العوامل التي ترتبط بعلاقة ايجابية ومعنوية مع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دراسات عديدة، مثل دراستي هارمز وأورسبيونغ وجنسن^(٤٠)، غير أن آخريين أمثال غلابرمان وشايبورو، وبوس وهيفيكه^(٤١) أكدوا أن الانفتاح ليس له أهمية إحصائية، ولا يؤثر في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، الأمر الذي يدفع إلى مزيد من البحث في تلك النقطة، بالتطبيق على العربية السعودية.

Seim, «FDI and Openness Differences in Response Across Countries».

(٣٦)

James R. Markusen and Keith E. Maskus, «Discriminating among Alternative Theories of the Multinational Enterprise.» *Review of International Economics*, vol. 10, no. 4 (2002), pp. 694-707, and Giorgio Barba Navaretti and Anthony J. Venables, *Multinational Firms in the World Economy* (New Jersey: Princeton University Press, 2004).

Avik Chakrabarti, «The Determinants of Foreign Direct Investments: Sensitivity Analysis of Cross Country Regressions.» *Kyklos*, vol. 54, no. 1 (2001).

Imad A. Moosa and Buly A. Cardak, «The Determinants of Foreign Direct Investment: An Extreme Bounds Analysis.» *Journal of Multinational Financial Management*, vol. 16 (2006).

Philipp Harms and Heinrich W. Ursprung, «Do Civil and Political Repression Really Boost Foreign Direct Investments?», *Economic Inquiry*, vol. 40, no. 4 (October 2002), and Nathan M. Jensen, «Democratic Governance and Multinational Corporations: Political Regimes and Inflows of Foreign Direct Investment.» *International Organization*, no. 57 (Summer 2003).

Steven Globerman and Daniel Shapiro, «Global Foreign Direct Investment Flows: The Role of Governance Infrastructure.» *World Development*, vol. 30, no. 11 (2002), and M. Busse and C. Hefeker, «Political Risk, Institutions and Foreign Direct Investment.» *European Journal of Political Economy*, no. 23 (2007).

ثالثاً: متغيرات ونموذج الدراسة

ونظراً إلى أن هدف البحث هو تحليل وقياس أثر انضمام العربية السعودية إلى منظمة التجارة العالمية في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وهيكل توزيعه خلال الفترة (١٩٨٥ - ٢٠١٢)، فسوف يتم تحليل طبيعة العلاقة المتوقعة بين عدد من المتغيرات التفسيرية، وخاصة الانفتاح التجاري، وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

١ - طبيعة العلاقة المتوقعة بين المتغيرات

أ - حجم السوق واتساعه والاستثمارات الأجنبية المباشرة

تم التعبير عن هذا المتغير باستخدام نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) (أو الدخل) معبراً عنه بالألف دولار أمريكي، ومن المتوقع، ووفقاً لمبادئ النظرية الاقتصادية، أن تؤدي زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (أو الدخل) كمتغير مستقل - بفرض ثبات العوامل الأخرى - إلى زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة كمتغير تابع، حيث من المتوقع أن ترتبط زيادة متوسط أو نصيب الفرد من الناتج (أو الدخل) بتوافر قاعدة استهلاكية عريضة، الأمر الذي يوفر إمكانية زيادة الطلب الاستهلاكي، وزيادة التبادل التجاري عن طريق الشركات المتعددة الجنسيات، بسبب اتساع حجم السوق الذي يترجم في شكل زيادة في القوة الشرائية للأفراد، حيث يتضمن الطلب الكلي طلباً على منتجات محلية وأخرى مستوردة (أجنبية)، سواء أكانت هذه المنتجات استهلاكية أو أولية أو وسيطة أو رأسمالية. وقد استخدمت الكثير من الدراسات هذا المؤشر للدلالة على حجم السوق^(٤٢).

غير أن بعض الدراسات ركزت على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي كمقياس لآفاق واحتمالات النمو^(٤٣)، والبعض الآخر استخدم عدد السكان كمقياس لحجم السوق^(٤٤). وتقضي الدراسات التطبيقية بأن زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (أو الدخل) يكون له تأثير إيجابي في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بسبب اتساع السوق، ومن ثم يتوقع أن تكون المعلمة (a1) ذات قيمة موجبة.

ب - الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر

نعبر عن انضمام السعودية إلى منظمة التجارة العالمية بالانفتاح التجاري، وأفضل المقاييس المستخدمة لقياس درجة انفتاح اقتصاد ما على الخارج، هو نسبة ما يمثلها القطاع الخارجي من مجمل

Kavita Wadhwa and Sudhakara Reddy, «Foreign Direct Investment into Developing Asian Countries: (٤٢) The Role of Market Seeking, Resource Seeking and Efficiency Seeking Factors.» *International Journal of Business and Management*, vol. 6, no. 11 (2012), and Vinit Ranjan and Gaurav Agrawal, «FDI Inflow Determinants in BRIC Countries: A Panel Data Analysis.» *International Business Research*, vol. 4, no. 4 (2011).

Mohamed Amal, Bruno Thiago Tomio and Henrique Raboch, «Determinants of Foreign Direct (٤٣) Investment in Latin America.» *Globalization, Competitiveness and Governability*, vol. 4, no. 3 (2010).

Iqbal Mahmood and Major Ehsanullah, «Macroeconomic Variables and FDI in Pakistan.» *European (٤٤) Journal of Scientific Research*, vol. 55, no. 3 (2011).

الدخل أو الناتج. ورغم وجود معايير كثيرة للحكم على درجة الانفتاح، ومنها متوسط معدل التعريفية الجمركية على مجموعات الواردات، والقيود المفروضة على معاملات الصرف الأجنبي، والقيود الكمية والنوعية على الواردات، ومقاييس أخرى، فسوف نعبّر عن درجة الانفتاح على الخارج بنصيب التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي (الصادرات + الواردات/ الناتج المحلي الإجمالي)، وتتفق في ذلك العديد من الدراسات، كدراسة بهافان وآخرين^(٤٥)، وكذلك دراستي كل من آو وتانغ، وليتاو وفوستينو^(٤٦).

وإذا كانت معظم الدراسات قد أشارت إلى أن الانفتاح التجاري يرتبط بشكل إيجابي بالاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة، ولكن تأثير الانفتاح التجاري في الاستثمار الأجنبي المباشر يتوقف على كون الاستثمار الأجنبي يستهدف السوق المحلية أو أنه موجه إلى التصدير، إذ إن هناك فرضية تؤكد أنه في ظل اقتصاد أقل انفتاحاً مع زيادة القيود التجارية، فإن ذلك يكون له أثر إيجابي في الاستثمار الأجنبي المستهدف للسوق المحلي. أما الشركات التي تستهدف التصدير، فإنها تفضل الدول الأكثر انفتاحاً في مجال التجارة، حيث تتميز تلك الدول بانخفاض تكلفة المعاملات المرتبطة بالتصدير^(٤٧)، غير أن الشركات التي تستثمر في الأنشطة الاستخراجية تتوفر لها مجموعة من الخصائص تجعلها تختلف عن غيرها من الاستثمارات الأخرى، فأنشطة التعدين واستخراج البترول تهيمن عليها مجموعة محددة من الشركات الكبيرة الحجم والمتقدمة، والتي لديها تكنولوجيا محددة. ومن المرجح أن تكتسب هذه الشركات القدرة على المساومة عندما تتعامل مع الحكومات المحلية، حيث إن تلك المؤسسات لديها القدرة على توفير البنية الأساسية والموارد البشرية التي تحتاجها، الأمر الذي يجعل هذه الاستثمارات الأجنبية أقل حساسية للدرجة الكلية للانفتاح التجاري^(٤٨). وسوف يتم اختبار علاقة الانفتاح التجاري بتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال قيمة إشارة المعلمة (a2).

ج - درجة توافر الموارد الطبيعية والاستثمارات الأجنبية المباشرة

تم استخدام صادرات النفط كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي لنعبر عن درجة توافر الموارد الطبيعية، فمن المعروف وتبعاً لنظرية دانيغ^(٤٩) فإن من أهم الدوافع للاستثمار الأجنبي المباشر هو

Thangamani Bhavan, Changsheng Xu and Chunping Zhong, «Determinants and Growth Effect of FDI (٤٥) in South Asian Economies: Evidence from a Panel Data Analysis,» *International Business Research*, vol. 4, no. 1 (2011).

Ting-Young AW and Tuck-Cheon Tang, «The Determinants of Inward Foreign Direct Investment: (٤٦) The Case of Malaysia,» *International Journal of Business and Society*, vol. 11, no. 1 (2010); Nuno Carlos Leitão, «Foreign Direct Investment: The Canadian Experience,» *International Journal of Economics and Finance*, vol. 2, no. 4 (2010), and Nuno Carlos Leitão and Horacio C. Faustino, «Determinants of Foreign Direct Investment in Portugal,» *Journal of Applied Business and Economics*, vol. 11, no. 3 (2010).

Pravin Jadhav, «Determinants of Foreign Direct Investment in BRICS Economies: Analysis of Economic, (٤٧) Institutional and Political Factor,» *Procedia - Social and Behavioral Sciences*, no. 37 (2012), pp. 5-14.

Seim, «FDI and Openness Differences in Response Across Countries.» (٤٨)

John H. Dunning, *Multinational Enterprises and the Global Economy* (Reading, MA: Addison-Wesley (٤٩) Publishing Company, 1993), and Chantal Dupasquier and Patrik N. Osajwe, «Foreign Direct Investment in Africa: Performance, Challenges, and Responsibilities,» *Journal of Asian Economics*, vol. 17, no. 2 (2006).

الاستثمار الساعي للموارد، فوجود الموارد الطبيعية المستخرجة من المرجح أن تجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وقد استخدمت دراستا آسييدو، وأسييدو وليين (Asiedu, Asiedu & Lien)^(٥٠) حجم الصادرات من المعادن والنفط كنسبة مئوية من إجمالي الصادرات، وكمقياس لوفرة الموارد الطبيعية. أما دراسة بلانكو (Blanco)^(٥١) فقد استخدمت الصادرات من السلع الكثيفة الاستخدام للموارد الطبيعية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (GDP). وفي حالة العربية السعودية، فقد تم استخدام صادرات النفط كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي لتعبّر عن درجة توافر الموارد الطبيعية. وسوف يتم اختبار علاقة درجة توافر الموارد بتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال قيمة إشارة المعلمة (a3).

د- التضخم (I) والاستثمار الأجنبي المباشر

يعبر عن هذا المتغير بالرقم القياسي لأسعار المستهلك، وقد يرجع ارتفاع معدل التضخم إلى أسباب نقدية (مثل زيادة المعروض النقدي على الطلب النقدي)، كما قد يعود إلى أسباب هيكلية مردّها ضعف الطاقات والهياكل الإنتاجية للدولة. ويؤدي التضخم إلى حالة من عدم الاستقرار وعدم التأكد، الأمر الذي يؤثر سلباً في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدولة بسبب عدم قدرة المستثمر على توقع وحساب التكاليف المرتبطة بعملية الاستثمار أثناء وبعد قيامه بتنفيذ المشروع. ويعتبر ارتفاع معدل التضخم إشارة واضحة إلى عدم استقرار الاقتصاد الكلي يلتقطها المستثمر الأجنبي، وتعتبر عائقاً أمام تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لتلك الدول. ومن هنا، فإن استقرار معدل التضخم عند معدل منخفض يُعدّ عاملاً جاذباً لمزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة^(٥٢)، وسوف يتم اختبار علاقة معدل التضخم بتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال قيمة إشارة المعلمة (a4) التي يتوقع أن تكون سالبة.

٢- الأساليب القياسية المستخدمة لتحليل النموذج

يهدف هذا البحث إلى قياس وتحليل أثر انضمام العربية السعودية إلى منظمة التجارة العالمية في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل، وذلك في ضوء البيانات المتوفرة خلال الفترة (١٩٨٥ - ٢٠١٢)، من خلال المحورين التاليين:

Elizabeth Asiedu, «Foreign Direct Investment in Africa: The Role of Natural Resources, Market Size, (٥٠) Government Policy, Institutions and Political Instability.» United Nations University, Working Paper (2005), and Elizabeth Asiedu and Donald Lien, «Democracy, Foreign Direct Investment and Natural Resources.» *Journal of International Economics*, vol. 84 (2011).

Luisa Blanco, «The Impact of Spatial Interdependence on FDI in Latin America.» *World Development*, (٥١) vol. 40, no. 7 (2011).

Valerija Botric and Lorena Skufic, «Main Determinants of Foreign Direct Investment in the South East (٥٢) European Countries.» paper presented at: The 2nd Euroframe Conference on Economic Policy Issues in the European Union «Trade, FDI and Relocation: Challenges for Employment and Growth in the European Union?», Vienna, Austria, 3 June 2005, <http://www.euroframe.org/fileadmin/user_upload/euroframe/docs/2005/session2/eurof05_botric.pdf>.

• قياس مدى قوة تأثير المتغيرات الاقتصادية الكلية، وخاصة الانفتاح التجاري في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على المديين القصير والطويل.

• تحديد فترات الصدمات التي تحدثها المتغيرات الاقتصادية الكلية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر

ويتم ذلك باستخدام وتطبيق الاختبارات المتبعة في الاقتصاد القياسي الحديث الذي يبنى على اختبار خواص السلاسل الزمنية، من حيث خاصية السكون والاعتماد على الاختبارات القياسية التي تتلاءم معها، في الأجلين القصير والطويلين باستخدام منهج نموذج انحدار (Vector Auto Regressive (VAR)). ولتحقيق هدف الدراسة، تم استخدام دوال نبضات الاستجابة (Impulse Response Functions (IRFs))، وتجزئة التباين (Variance Decompositions (VDCs)) المقدرة. وقبل تحليل النموذج، نقوم باختبار السلاسل الزمنية للعوامل الاقتصادية للتأكد من أنها مستقرة (Stationary)، أو تحمل درجة التكامل نفسها.

وفي هذا الإطار، نستخدم اختبار جذور الوحدة (Unit Roots Test) من خلال تطبيق اختباري «ADF Test» و«PP Test» على المتغيرات الاقتصادية، وعلى الفروق الأولى. ولإجراء اختبار جذور الوحدة، لا بدّ من اختيار «Lag Length» للمتغيرات، وهذا يتم تحديده من خلال اختيار أصغر قيم لخاصية شوارتز وبيز ((Schwartz and Bayesian Criterion (SBC))، وسوف يتم إجراء، كافة الاختبارات والتقدير باستخدام حزمة من برامج الاقتصاد القياسي، وهي «E-Views 7».

أ- تحليل السلوك الحركي للنموذج

يتمثل الهدف الرئيسي لهذا البحث بتحليل العلاقات الحركية (الصدمات) بين متغيرات النموذج باستخدام:

(١) تجزئة التباين: يساعد تحليل التباين (Variance Decompositions (VDCs)) لنموذج متجه الانحدار الذاتي على تحديد نسبة تأثير كل عامل اقتصادي في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل مستقل عن المتغيرات الاقتصادية الأخرى. وبعبارة أخرى، إن مكونات تحليل التباين تعكس المساهمة النسبية للتغير في متغير ما في تفسير التغير في المتغيرات الأخرى كلّ على حدة.

(٢) دوال نبضات الاستجابة: أما دوال نبضات الاستجابة (Impulse Response Functions (IRFs))، فهي الطريقة الأخرى للتعرف إلى السلوك الحركي للنموذج، حيث تقوم الاستجابة الفورية بمتابعة تأثير الصدمة لكل عامل اقتصادي في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والمدة الزمنية التي تستغرقها هذه الصدمة حتى تتلاشى.

غير أننا لا نستطيع استخدام المتغيرات العشوائية المقدرة من النموذج المختزل، حيث إنها مترابطة بشكل متزامن (Contemporaneously Correlated). وفي هذه الحالة، لا يمكن أن نعزو أية صدمة للنظام إلى أي متغير من المتغيرات العشوائية على حدة. لذلك يتحتم تحويل النموذج إلى نموذج لا تتربط متغيراته العشوائية تزامنياً (Mutually Orthogonal).

ب - تحليل النتائج

(١) اختبارات جذر الوحدة (سكون السلاسل الزمنية) (Unit Root Test (Stationarity)): إن أحد الشروط الضرورية لاختبار التكامل المشترك (Cointegration)، هو أن تكون السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة مستقرة من الدرجة نفسها، ولذلك تتمثل الخطوة الأولى بتحليل البيانات، واختبار جذر الوحدة للتعرف إلى درجة تكامل السلسلة الزمنية للمتغيرات الاقتصادية محل الدراسة لمعرفة ما إذا كانت المتغيرات مستقرة أم لا، تجنباً لظهور مشكلة الانحدار الزائف (Spurious Regression)، حيث يشير هذا المصطلح إلى الانحدار ذي النتائج الجيدة من حيث اختبار (t, f) وقيمة R^2 ، لكنها لا تعطي معنى حقيقي للنتائج، ولا تقدم تفسيراً اقتصادياً ذا معنى، أي أن اللجوء إلى طريقة المربعات الصغرى (OLS) يعطي نتائج زائفة في حالة عدم استقرار البيانات.

وتشير نتائج الجدول الرقم (٦) من خلال تطبيق اختبار «ADF» و«PP» إلى أن السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية غير مستقرة في مستوياتها، حيث إن جميع القيم المقدرة هي أقل من القيم الجدولية (الحرجة) في قيمتها المطلقة، الأمر الذي يعني أنها غير معنوية إحصائياً. وعليه، فإنه تم قبول فرضية العدم القائلة بعدم سكون المتغيرات موضع الدراسة في مستوياتها.

من هنا، نستنتج عدم إمكانية تطبيق اختبار جوهانسن للتكامل المشترك قبل إجراء اختبار جذر الوحدة بأخذ الفرق الأول لبيانات المتغيرات محل الدراسة. كما توضح نتائج الجدول الرقم (٦) أن السلاسل الزمنية تصبح ساكنة في الفرق الأول عند مستوى معنوية ١ بالمئة، ويمكن استنتاج أن كل المتغيرات ذات تكامل من الدرجة الأولى، أي $I(1)$ وبعد تحديد درجة تكامل المتغيرات الاقتصادية، ووضعها في حالة سكون من خلال أخذ الفرق الأول، يمكن تطبيق أسلوب جوهانسن للتكامل المشترك لمعرفة العلاقة التوازنية بين المتغيرات الاقتصادية في الأجل الطويل.

(٢) اختبارات التكامل المشترك المتعدد المتغيرات: نظراً إلى أن اختبار جذر الوحدة أكد أن جميع المتغيرات المستخدمة في الدراسة كانت متكاملة من الرتبة الأولى، كما سبق ذكره، فقد تم إجراء اختبار لتحديد مدى وجود تكامل مشترك بين هذه المتغيرات من عدمه^(٥٣). ولتحديد فترة الإبطاء المثلى للبيانات الأصلية لقيم المتغيرات لإلغاء الارتباط الذاتي لحدّ الخطأ، تم استخدام خمسة معايير مختلفة.

(٥٣) Soren Johansen and Katarina Juselius: «Maximum Likelihood Estimation and Inference on Cointegration with Applications to the Demand for Money.» *Oxford Bulletin of Economics and Statistics*, vol. 52, no. 2 (May 1990), pp. 169-210, and «Testing Structural Hypothesis in a Multivariate Cointegration Analysis of the PPP and the UIP for UK.» *Journal of Econometrics*, vol. 53, nos. 1-3 (1992).

الجدول الرقم (٦)

نتائج اختبار جذر الوحدة

Level	Aug Dickey-Fuller statistic (ADF)			Phillips-Perron statistic (PP)		
	[1]	[2]	[3]	Z(1)	Z(2)	Z(3)
FDI	1.553	2.858	3.252	-1.966	-1.383	-1.038
OP	-2.496	-1.369	0.659	-2.525	-1.192	1.914
Commodity	-3.117	-1.569	0.360	-3.102	-1.367	1.557
GDP	-0.831	2.807	2.573	-0.391	4.390	3.299
INF	-2.757	-2.148	-1.384	-2.707	-2.548	-1.898
First Differences						
FDI	-1.468	-3.382(**)	-3.445(*)	-3.354(***)	-3.437(**)	-3.496(*)
OP	-4.928(*)	-5.074(*)	-4.954(*)	-5.609(*)	-5.795(*)	-5.079(*)
Commodity	-5.031(*)	-5.754(*)	-5.731(*)	-8.731(*)	-8.667(*)	-6.268(*)
GDP	-5.176(*)	-5.164(*)	-4.430(*)	-7.196(*)	-5.194(*)	-4.430(*)
INF	-6.382(*)	-6.473(*)	-6.501(*)	-6.391(*)	-6.485(*)	-6.509(*)
Critical Values						
1%	-4.468	-3.788	-2.680	-4.356	-3.711	-2.657
5%	-3.595	-3.012	-1.958	-3.595	-2.981	-1.954
10%	-3.233	-2.646	-1.608	-3.233	-2.630	-1.609

- إن فرضية العدم (H_0) تتمثل بأن المتغير يحتوي على جذر الوحدة، بمعنى أن المتغير غير مستقر.
- (١) متجه زمني وقاطع، (٢) قاطع، (٣) بدون متجه زمني.
- يعتمد طول الإبطاء (فترة التأخير) على معيار معلومات شوارتز (Schwarz Information Criterion).
- (*) يرفض فرضية العدم عند مستوى دلالة قدره ١ بالمئة.
- (**) يرفض فرضية العدم عند مستوى دلالة قدره ٥ بالمئة.
- (***) يرفض فرضية العدم عند مستوى دلالة قدره ١٠ بالمئة.

- تحديد فترة الإبطاء

يتضح من الجدول الرقم (٧) أن مقدار فترة الإبطاء المثلى وفقاً لأربعة معايير، وهي: SC، AIC، HQ، FPE يساوي ٣. ومن ثم، فإن مقدار فترة الإبطاء الأمثل المستخدم في تقدير «VECM» يساوي ٢.

الجدول الرقم (٧)

اختيار عدد فترات التباطؤ لنماذج متجه الانحدار الذاتي

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-247.707	NA	4.15E+02	20.216	20.460	20.284
1	-175.222	110.17	9.74E+00	16.417	17.880	16.823
2	-140.751	38.607 ^(*)	6.007	15.660	18.341	16.403
3	-93.999	33.661	2.4901 ^(*)	13.919 ^(*)	17.820 ^(*)	15.001 ^(*)

(*) Indicates Lag Order selected by the criterion.

LR: Sequential modified LR test statistic (each test at 5 % level).

FPE: Final prediction error.

AIC: Akaike information criterion.

SC: Schwarz information criterion.

HQ: Hannan-Quinn information criterion.

ويستعرض الجدول الرقم (٨) اختبارات التكامل المشترك باستخدام اختباري الأثر (Trace Test) والقيمة الكامنة العظمى (Maximum Eigenvalue) باتجاه وبدون اتجاه. وتبين النتائج أنه من خلال الاختبارين، يمكن رفض فرضية العدم الذي يشير إلى عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات الاقتصادية عند مستوى معنوية ١ بالمئة، وباستخدام الاختبارين، ولكن من دون اتجاه عند مستوى معنوية ٥ بالمئة. وهذا يعني أن هناك تكاملاً مشتركاً ذا اتجاه واحد بين مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) والانفتاح التجاري (OP) ومعدل التضخم (INF) وصادرات النفط كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (Commodity). وتبين هذه النتيجة أن جميع المتغيرات الاقتصادية تتجه إلى العلاقة التوازنية في الأجل الطويل، لذلك فحتى لو وجدت بعض الانحرافات في الأجل القصير، فسيتم تصحيحها، وبذلك تتجه مرة أخرى نحو التوازن. ومن هنا، ومن خلال نتائج اختبارات التكامل المشترك، يمكننا أن نستنتج أن هناك علاقة سببية بين مختلف المتغيرات الاقتصادية على الأقل ذات اتجاه واحد.

الجدول الرقم (٨)

نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك المتعدد المتغيرات

الفرضيات		إحصائية	القيم الحرجة		إحصائية	القيم الحرجة	
H0	H1	λ_{max}	٥ %	١ %	λ_{trace}	٥ %	١ %
$r = 0$	$r = 1$	٦٥,٠٥ ^(**)	٣٤,٨١	٤٠,٣	١٥٢,٩٣ ^(**)	٧٦,٩٧	٨٥,٣٤
$r \leq 1$	$r = 2$	٥٢,٨٢ ^(**)	٢٨,٥٩	٣٣,٧٣	٨٧,٨٩ ^(**)	٥٤,٠٨	٦١,٢٧

يتبع

تابع

$r \leq 2$	$r = 3$	١٥,٧٥	٢٢,٣	٢٧,٠٧	٣٥,٠٧	٣٥,١٩	٤١,٢
$r \leq 3$	$r = 4$	١٥,٥٥	١٥,٨٩	٢٠,١٦	١٩,٣٢	٢٠,٢٦	٢٥,٠٨
$r \leq 4$	$r = 5$	٣,٧٧	٩,١٦	١٢,٧٦	٣,٧٧	٩,١٦	١٢,٧٦

H_0 = فرضية العدم، وتشير إلى عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات الاقتصادية.
 r = عدد متجهات التكامل المشترك وفقاً لفرضية العدم.
 (***) تشير إلى رفض فرضية العدم عند مستوى ١ بالمئة.

ويلاحظ من الجدول الرقم (٨) أنه عندما تم اختبار فرضية العدم $r = 0$ مقابل الفرضية البديلة المتمثلة بـ $r = 1$ ، تبين أن القيمة المحسوبة لإحصائية كل من الاختبارين المذكورين كانت أكبر من القيمة الحرجة لإحصائيهما عند مستوى ١ بالمئة. كما يلاحظ أنه عند اختبار فرضية العدم المتمثلة بـ $r \leq 2$ و $r \leq 1$ مقابل الفرضية البديلة $r = 3$ و $r = 2$ إلخ على الترتيب من اليسار إلى اليمين، اتضح أن القيمة المحسوبة لإحصائية كل من الاختبارين المستخدمين كانت أقل من القيمة الحرجة لإحصائيهما عند مستوى ١ بالمئة بالنسبة إلى فرضية العدم $r \leq 2$ ، وعلى ذلك، تم قبول لفرضية العدم $r \leq 2$. وتظهر هذه النتيجة أن هناك متجهين للتكامل المشترك بين المتغيرات المستخدمة في الدراسة. وفي حالة وجود أكثر من متجه للتكامل المشترك للعلاقة بين هذه المتغيرات، يتم اختيار متجه مشترك واحد، وتفضيله على الآخر إذا كانت إشارات وقيم المعاملات المقدرة لهذا المتجه تتفق مع ما هو متوقع طبقاً للنظرية الاقتصادية.

وقد تم الحصول على معادلة التكامل المشترك لاختبار جوهانسن كما يلي:

$$\ln_{FDI} = 1.50 + 0.87 \ln_{OP*} - 0.44 \ln_{INF*} + 0.07 \ln_{GDP*} - 0.57 \ln_{COM*}$$

■ جاءت نتائج معادلة التكامل المشترك للعلاقة الطويلة الأجل متوافقة مع النظرية الاقتصادية لجميع المتغيرات، عدا توافر الموارد الطبيعية (Commodity) التي تعبر عن صادرات النفط كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، وكانت النتائج معنوية لجميع المتغيرات.

■ دلت النتائج أن زيادة درجة الانفتاح التجاري بعد الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية تؤثر بشكل كبير في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مقارنة بالمتغيرات التفسيرية الأخرى، حيث إن قيمة B1 تساوي (٨٧، ٠)، وإشارته الجبرية تتفق مع النظرية الاقتصادية، وهذا يدل أن الانفتاح التجاري يرتبط بشكل إيجابي بالاستثمار الأجنبي المباشر.

■ تدل النتائج أن ارتفاع معدل التضخم يؤثر سلباً في الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ بلغت قيمة B2 (-٤٤، ٠)، وإشارتها الجبرية تتفق مع النظرية الاقتصادية، وأن زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمقياس لدرجة اتساع السوق تؤثر في الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ بلغت قيمة B3 (٠، ٠٧)، وإشارتها الجبرية تتفق مع النظرية الاقتصادية.

■ أما درجة توافر الموارد الطبيعية التي تقاس بنسبة صادرات النفط إلى الناتج المحلي الإجمالي، فتأثيرها كان عكسياً في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهذا جاء مخالفاً للنظرية الاقتصادية، إذ بلغت قيمة B4 (-0.57, 0).

(٣) اختبارات نتائج تقدير دوال نبضات الاستجابة وتجزئة التباين

(أ) نتائج تحليل تجزئة التباين: نظراً إلى وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة على النحو الذي تم إيضاحه في البند السابق، تم استخدام نموذج تصحيح الخطأ (VECM) ذي المتجه لتقدير دوال تجزئة التباين (Variance Decomposition (VDCs)).

يعرض الجدول الرقم (٩) نتائج تحليل تجزئة التباين الذي يعكس المساهمة النسبية للتغير في متغير ما في تفسير التغير في المتغيرات الأخرى كل على حدة. ويعرض الجدول الرقم (٩)، نتيجة تجزئة التباين لخطأ التنبؤ الخاص بتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للسعودية لـ ١٠ فترات إلى الأمام، حيث يعرض كل عمود نسبة إسهام المتغير في تفسير تباين خطأ التنبؤ بتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلاد.

الجدول الرقم (٩)

الانحرافات المعيارية لتجزئة التباين لتفسير التغير في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المقدرة من «VECM»

L COMMODITY	LGDP	LINF	LOP	LFDI	S.E.	Period
0	0	0	0	100 ^(*)	0.75	1
0.02	0.75	6.38 ^(*)	1.34	91.5 ^(*)	1.1	2
0.78	1.24	8.37 ^(*)	17.63 ^(*)	61.9 ^(*)	1.8	3
0.87	1.84	6.91 ^(*)	30.04 ^(*)	50.3 ^(*)	2.4	4
0.75	1.70	17.90 ^(*)	29.57 ^(*)	50.1 ^(*)	2.7	5
0.77	1.56	16.98 ^(*)	27.64 ^(*)	53.2 ^(*)	3.0	6
0.75	1.62	4.85 ^(*)	29.49 ^(*)	53.3 ^(*)	3.3	7
0.68	1.72	14.54 ^(*)	31.01 ^(*)	52.1 ^(*)	3.6	8
0.60	1.62	4.31 ^(*)	30.39 ^(*)	53.2 ^(*)	3.9	9
0.54	1.52	2.96 ^(*)	30.98 ^(*)	53.9 ^(*)	4.35	10

تشير (*) إلى أن القيمة المقدرة لنسبة تباين خطأ التنبؤ المفسر بواسطة كل متغير يساوي على الأقل ضعف الخطأ المعياري المقدر.

ويدل ذلك على تحقق المعنوية الإحصائية لهذه القيمة^(٥٤).

E. Kouassi [et al.], «Temporal Causality and the Dynamic Interaction between Terms of Trade and (٥٤) = Current Account Deficits in Co-integrated VAR Processes: Further Evidence from Ivorian Time series,» Université

وتشير النتائج التي يعرضها الجدول الرقم (٩) إلى أن نسبة كبيرة من التغيير في الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى السعودية تفسر من خلال التغيير في الانفتاح التجاري والمتغيرات التفسيرية الأخرى. وقد قدر نموذج «VAR» مع وجود فترتي إبطاء لكل المتغيرات على امتداد ١٠ فترات زمنية، ويتضح ما يلي:

- يفسر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (القوة الدافعة الذاتية) التغيير الحادث في الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يتأثر بشكل كبير بأداء المؤشر نفسه، خصوصاً خلال السنوات الثلاث الأولى، غير أن تأثيره المؤشر على المدى الطويل ينخفض مع مرور الوقت حتى يصل إلى حوالي ٥٤ بالمئة في السنة العاشرة. وتدلل هذه النتيجة على أن أهمية التنبؤات بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التي تأخذ تأثيراته السابقة في الاعتبار للتأثير كمؤشر في مستويات التدفق في الفترة الحالية.

- عدم معنوية كل من متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، ونسبة صادرات النفط إلى الناتج المحلي الإجمالي (Commodity) حتى نهاية الفترة الزمنية للجدول. ويعكس هذا ضعف المساهمة النسبية للتغيير في كل منهما خلال الفترات الزمنية في تفسير التغيير في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للعربية السعودية، حيث جاءت القيم المقدرة لنسبة تباين خطأ التنبؤ المفسر بواسطتهما غير معنوية إحصائياً.

- معدل التضخم يفسر ٣, ١٣ بالمئة في المتوسط من التغيير في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العربية السعودية، ويستمر مرتفعاً خلال الخمس فترات الأول، ويظل قريباً من المتوسط في الفترة الأخيرة.

- العامل الاقتصادي الذي يمثل أكبر نسبة تفسير في التغيير في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العربية السعودية - بجانب المؤشر نفسه - هو الانفتاح التجاري (OP)، حيث يبلغ تأثيره في المتوسط حوالي ٢٣ بالمئة خلال الفترة، ويصل إلى ذروة تأثيره خلال الفترة الثامنة بنسبة تتعدى قليلاً الـ ٣١ بالمئة.

(ب) نتائج تقدير دوال نبضات الاستجابة: على الرغم من أن تحليل تباين خطأ التنبؤ يفيد في تحديد الإسهام النسبي لكل متغير من متغيرات النموذج في تفسير التباين في خطأ التنبؤ لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، فإنه لا يوضح اتجاه العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع في النموذج. لكن يؤدي استخدام دوال نبضات الاستجابة الفورية إلى تحديد سلوك متغيرات النموذج الحركي واتجاه العلاقة، حيث تبين دوال نبضات الاستجابة متغير في نموذج تصحيح متجهات الخطأ (VECM) لتغير متغير آخر بنسبة ١ بالمئة.

de Montréal Département de Sciences économiques (1997) <<http://www.sceco.umontreal.ca/publications/etext/9703.pdf>>, and Mark Wheeler, «The Macroeconomic Impacts of Government Debt: An Empirical Analysis of the 1980s and 1990s,» *Atlantic Economic Journal*, vol. 27, no. 3 (1999), pp. 273-284, <http://www.iaes.org/journal/aej/sept_99/wheeler.htm>.

ويشير الجدول الرقم (١٠) إلى نتائج دوال نبضات الاستجابة الفورية (IRF) (ردّة الفعل) لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العربية السعودية للتقلبات في متغيّرات النموذج واتجاه العلاقة.

الجدول الرقم (١٠)

تقديرات نبضات الاستجابة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) المستخرجة من «VECM»

(L Commodity)	(LGDP)	(LINF)	(LOP)	(LFDI)	Period
0	0	0	0	0.74	1
-0.015	0.09	-0.27	0.12	0.74	2
-0.15	0.17	-0.69	0.73	0.89	3
-0.16	0.26	-0.63	1.09	0.99	4
-0.08	0.14	-0.60	0.69	0.93	5
-0.12	0.12	-0.45	0.55	1.04	6
-0.11	0.19	-0.33	0.87	1.05	7
-0.07	0.22	-0.51	0.89	0.96	8
-0.06	0.15	-0.54	0.78	1.16	9
-0.08	0.18	-0.45	1.04	1.36	10

كما يوضح الشكل الرقم (٢) استجابة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للتقلبات في متغيّرات النموذج على مدى عشر سنوات، حيث يمثل المحور الأفقي عدد السنوات التي مرت بعد حدوث التقلبات، ويمثل المحور الرأسي نسبة استجابة الاستثمار الأجنبي المباشر (سالبة أو موجبة) للتغيّر بنسبة مئوية واحدة في أحد متغيّرات النموذج.

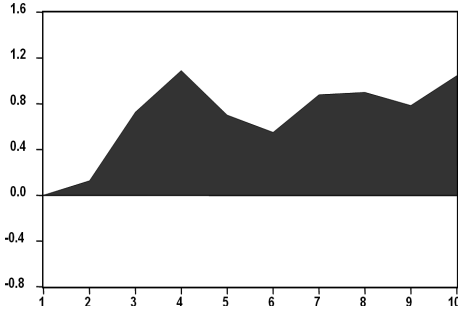
يظهر الجدول الرقم (١٠)، والشكل الرقم (٢) نتائج استجابة التغيّر في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العربية السعودية مع حدوث تغيّر في (صدّات) معدل التضخم كمؤشر على الاستقرار الاقتصادي، وكذلك نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر على اتساع السوق، ومعدل الانفتاح التجاري كمعبر عن انضمام العربية السعودية إلى منظمة التجارة العالمية، ونسبة صادرات النفط إلى الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر على درجة توافر الموارد الطبيعية. وتؤكد النتائج ما يلي:

- إن حدوث صدمة مقدارها ١ بالمئة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) كمؤشر على اتساع السوق، يحدث صدمات إيجابية في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى السعودية (FDI) لتصل إلى قيمته، ونسبة ٢٦,٠ بالمئة في الفترة الرابعة.

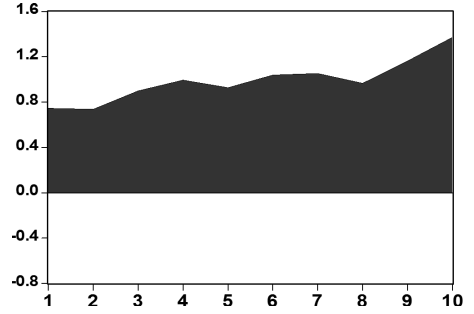
الشكل الرقم (٢)

استجابة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لصدمة بمقدار
انحراف معياري واحد من المتغيرات محل الدراسة

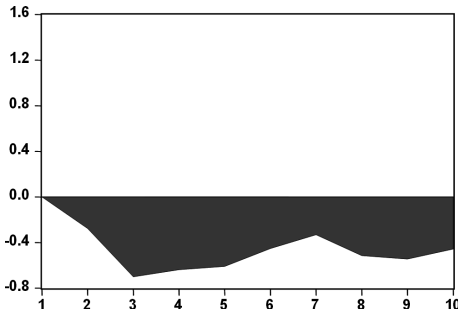
Response of LFDI to LOP



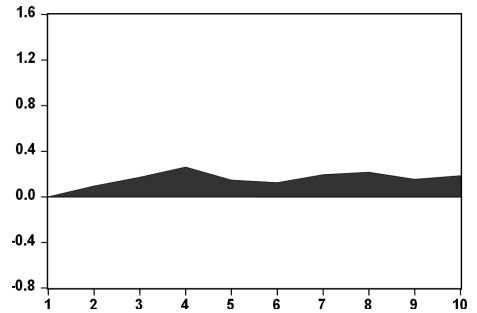
Response of LFDI to LFDI



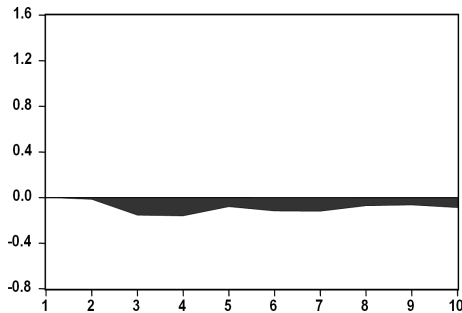
Response of LFDI to LINF



Response of LFDI to LGDP



Response of LFDI to L COMMODITY



• إن حدوث صدمة مقدارها ١ بالمئة في معدل التضخم، تؤدي إلى حدوث صدمة سلبية في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى السعودية (FDI) لتصل إلى قيمتها، ونسبة -٦٩, ٠ بالمئة في الفترة الثالثة، ثم تبدأ في التراجع لتستقر عند نسبة -٤٥, ٠ بالمئة في نهاية الفترة العاشرة، الأمر الذي يؤكد أن التضخم يؤثر بصورة سلبية في تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، لأن التضخم يعتبر مظهراً من مظاهر عدم الاستقرار الداخلي لاقتصاد الدولة المستقبلية للاستثمارات، فارتفاع معدلات التضخم يخلق حالة من عدم التأكد حول استقرار المعاملات الجارية والرأسمالية في الاقتصاد المحلي.

• إن صدمة مقدارها ١ بالمئة في صادرات النفط كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (Commodity) للعربية السعودية تؤدي إلى حدوث صدمة سلبية في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى البلاد (FDI)، ونسبة ضئيلة لا تتعدى بأي حال من الأحوال -١٦, ٠ بالمئة في الفترة الرابعة، وتأخذ في التناقص خلال الفترات التالية. وتفسير تلك النتيجة التي تتعارض مع النظرية الاقتصادية، يمكن أن تعزى تلك العلاقة السلبية بين وفرة الموارد الطبيعية متمثلة بصادرات النفط كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إلى الأسباب التالية^(٥٥):

- السبب الأول هو طفرة الموارد متمثلة بزيادة صادرات النفط، ويمكن أن تؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة الوطنية في علاقتها بالعملة الأجنبية. وارتفاع سعر الصرف يجعل صادرات الدولة أقل قدرة على المنافسة الدولية، كما يؤدي إلى مزاحمة الاستثمارات المعتمدة على تلك الموارد للاستثمارات التي لا تعتمد عليه، وإذا تخطت نسبة المزاحمة معدل (١ : ١) يحدث انخفاض عام في الاستثمار الأجنبي.

- السبب الثاني هو أن الموارد الطبيعية، وخاصة تلك المتمثلة بالنفط، تتعرض لموجات من التغيرات الحادة في الأسعار بين ارتفاع وانخفاض، وبنسب متفاوتة، ينتج منها تذبذب حصيلة الدولة من العملات الأجنبية، ويظهر تأثيرها في تقلب سعر الصرف، ومظاهر من عدم الاستقرار الاقتصادي في المتغيرات الاقتصادية الكلية، وهو مناخ غير جاذب بشدة للاستثمار الأجنبي.

- السبب الثالث والأخير هو أنه عندما تمثل صادرات النفط نسبة كبيرة من إجمالي صادرات الدولة، يكون ذلك مؤشراً على عدم التنوع التجاري والاقتصادي، الأمر الذي يجعل الدولة أكثر عرضة للصددمات الخارجية، وهو ما يؤدي إلى مزيد من عدم الاستقرار الاقتصادي.

• إن صدمة مقدارها ١ بالمئة في معدل الانفتاح التجاري كمؤشر على انضمام العربية السعودية إلى منظمة التجارة العالمية تحدث صدمات إيجابية في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلاد (FDI) لتصل إلى قيمته، ونسبة ٠٩, ١ بالمئة في الفترة الرابعة، وهذا يؤكد أن هناك علاقة إيجابية وثيقة بين الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر، ويعزى ذلك إلى أن ارتفاع حجم التجارة يمنح الشركات الأجنبية فرصة للإنتاج والتوزيع في المناطق الجغرافية التي تتمتع بنشاط متنام في مجال التصدير والاستيراد، وتحقق بالتالي عوائد مرتفعة.

(٥٥) Steven Poelbekke and Fredrick Vander Ploog, «Do Natural Resources Attract FDI?: Evidence from Non-stationary Sector Level Data.» De Nederlandsche Bank, NV, Working Paper, no. 266 (2012).

• بشكل عام، نلاحظ عبر الأفق الزمني (فترات الاستقراء) أن الانفتاح التجاري للاقتصاد السعودي نتيجة الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، يحدث صدمات إيجابية في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العربية السعودية (FDI)، بينما نلاحظ عبر الأفق الزمني أن معدل التضخم (INF) وصادرات النفط كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (Commodity)، تحدث صدمات سلبية.

النتائج والتوصيات

استهدفت هذه الدراسة قياس أثر انضمام العربية السعودية إلى منظمة التجارة العالمية في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (١٩٨٥ - ٢٠١٢)، ودلت النتائج أن:

أ- النتائج

كان الاستثمار الأجنبي المباشر يتركز أساساً في قطاع الصناعات التحويلية، وخاصة في المواد الكيميائية والمشاريع ذات الصلة بالبترو، وتقع في المنطقة الوسطى في العربية السعودية، وحول العاصمة الرياض.

وهناك تأثير واضح لانضمام السعودية إلى منظمة التجارة العالمية - وما سبقه من قانون الاستثمار الأجنبي المباشر عام ٢٠٠٠ وإنشاء الهيئة العامة للاستثمار - في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وفي إحداث تغيير في هيكل توزيع تلك الاستثمارات (قطاعياً وجغرافياً)، وبشكل يختلف عن النمط السائد قبل تلك الإجراءات.

وتم استخدام الأساليب التكامل المشترك التركيبي باستخدام منهج نموذج انحدار (Vector Auto Regressive (VAR)، الذي يشمل تحليل التباين (Variance Decomposition) ودالة نبضات الاستجابة الفورية (Impulse Response Function (IRF)، بالإضافة إلى استخدام عدة اختبارات قياسية لفحص مدى سكون متغيرات النموذج باستخدام جذر الوحدة. وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

• دلت نتائج اختبارات السكون للمتغيرات (ديكي فوللر الموسع - فيلبس وبيرون) أن جميع متغيرات الدراسة مستقرة في الفروق الأول، الأمر الذي أكد أن السلسلة الزمنية متكاملة من الدرجة الأولى.

• تأكد من اختبارات التكامل المشترك أنه توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وجميع المتغيرات المستقلة، وجاءت النتائج معنوية لجميع المتغيرات ومتوافقة مع النظرية الاقتصادية، عدا توافر الموارد الطبيعية.

• تبين من تقدير نموذج تصحيح الخطأ أن زيادة درجة الانفتاح التجاري بعد الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية تؤثر بشكل كبير في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مقارنة بالمتغيرات التفسيرية الأخرى. وباستخدام تجزئة تباين خطأ التنبؤ (VDC) الذي يظهر قدرة التغير في المتغيرات المستقلة على

تفسير التغير في المتغير التابع (الاستثمار الأجنبي المباشر)، اتضح أن العامل الاقتصادي الذي يمثل أكبر نسبة تفسير في التغير في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العربية السعودية - إلى جانب المؤشر نفسه - هو الانفتاح التجاري، في حين أظهرت النتائج عدم معنوية كل من متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة صادرات النفط إلى الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي يعكس ضعف المساهمة النسبية للتغير في كل منهما خلال الفترات الزمنية في تفسير التغير في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العربية السعودية.

• مع تطبيق دوال نبضات الاستجابة (IRF)، التي تظهر مدى استجابة التغير في الاستثمار الأجنبي المباشر لكل ١ بالمئة تغير في المتغيرات التفسيرية، واتجاه تلك العلاقة، تبين أن استجابة التغير كانت في الاستثمار الأجنبي المباشر للتغير في كل الانفتاح التجاري نتيجة الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، يليها نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بصورة واضحة وموجبة، في حين كانت الاستجابة لتغير معدل التضخم وصادرات النفط كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي عكسية وبدرجة استجابة ضعيفة.

ب - التوصيات

• العمل على إعادة صياغة السياسات التجارية المطبقة في العربية السعودية على نحو يمكنها من الاستفادة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في حالة التوسع والنشاط الاقتصادي، وتدعيم القدرة على امتصاص الصدمات الخارجية في حالة الأزمات الاقتصادية.

• إجراء مزيد من الدراسة حول محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في العربية السعودية لتشمل المتغيرات الاقتصادية والمؤسسية والمخاطر السياسية.

• التعامل مع الاستثمارات الأجنبية المباشرة على أنها العامل الذي يمكن أن يقدم مساهمة قوية في الاقتصاد الوطني، وأنه يمكن أن يكون بمثابة علاج للتخفيف من درجة اعتماد الاقتصاد السعودي على عائدات النفط.

• تنفيذ البرامج التي من شأنها تحسين بيئة الأعمال وتعزيز العلاقات التجارية مع الدول المصدرة للاستثمارات، فالبلدان المصدرة للاستثمارات الحالية من المرجح أن تكون المصدر للاستثمارات المستقبلية.

• أن يكون الهدف الرئيسي لصانعي السياسة الاقتصادية السعودية هو تشجيع الاستثمار في المناطق والقطاعات الأخرى، بعيداً عن قطاع النفط وأماكن تركّزه للمساعدة في تنوع الاقتصاد السعودي.

• تشجيع المستثمرين الأجانب على زيادة الاستثمار الأجنبي من خلال توفير الحوافز والضمانات الحكومية.

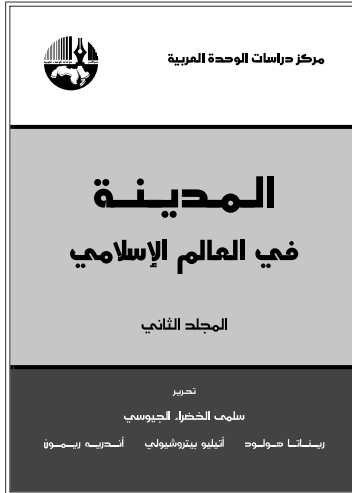
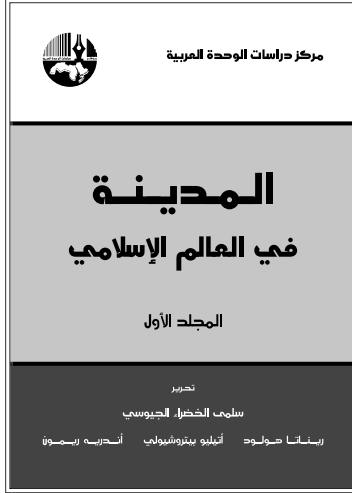
• توفير البيانات الدقيقة عن طبيعة وخصائص مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر، كضرورة ملحة لإنتاج معلومات جيدة عن طبيعة وآثار الاستثمار الأجنبي المباشر.

• إنشاء منظمة لدراسة الاستثمار الأجنبي المباشر في العربية السعودية، ودراسة تجارب الدول الأخرى، ولا سيما تلك التي لديها أداء جيد في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر □

يصدر قريباً عن مركز دراسات الوحدة العربية

المدينة في العالم الإسلامي

مجموعة من الباحثين



يقدم هذا العمل الموسوعي الضخم عرضاً مشهوداً للمدن الإسلامية، مبنياً على قاعدة متنوعة من الحقول المعرفية، في الهندسة وفن العمارة والآثار والتنظيم المدني والتاريخ والاجتماع والأنثروبولوجيا، وهو يحفّز مخيلة القارئ العربي ووعيه على تصور ومحاكاة العيش في مدن نشأت ونهضت منذ قرون على امتداد العالم الإسلامي، وعرفت كلُّ منها تجربة حضارية وعمرانية لا تزال بصماتها محفورة حتى اليوم على وجه الحضارة الإنسانية.

يقدم الكتاب نظرة متكاملة للمدينة الإسلامية بوصفها كائناً عضوياً مكوّناً من أجزاء شديدة الترابط، من هندسة معمارية، شملت المساجد والقصور والحمامات والأسواق والأبنية السكنية والأضرحة، إلى تنظيم مدني غطّى الطرق والحدائق المدنية وأنظمة المياه وتقسيم الأحياء والتوزيع المهني للأسواق، إلى تنظيم إداري شمل أمور الإدارة والتعليم والوقف والبيئة والنظام العام.

تغطّي فصول هذا الكتاب، بمجلديه الاثنین، نحو خمسين مدينة، تمتد من وسط آسيا حيث بخارى وسمرقند نزولاً إلى حيدر أباد الهندية، مروراً بغيروز أباد وشيراز وأصفهان الإيرانية، وبإسطنبول وبورصة العثمانية، وصولاً إلى بغداد والقاهرة ودمشق وحلب وبيروت والقدس وطرابلس وتونس والجزائر والرباط العربية، وانتهاءً بالأندلس الإسبانية وهرر الأفرقية.

تستند دراسات هذا الكتاب، التي ساهم فيها نخبة من الباحثين العالميين المتخصصين في هذا الموضوع، إلى آخر ما توصلت إليه الحفريات والكشوف الأثرية، وما كشفته الوثائق العائدة إلى مؤسسات الوقف وسجلات المساحة وأعمال مسح الأراضي والخرائط والنصوص وأرشيفات الأسر في العقود الأربعة أو الخمسة الأخيرة، إلى جانب الدراسات الميدانية السوسولوجية والمورفولوجية، فضلاً عن الدراسات المتخصصة التي ركّزت على الجوانب التاريخية والمكانية والعضوية، بهدف بلورة رؤية أكثر حيوية لكيفية عمل هذه المدن واستمرارها في العمل كمواقع للهوية والثقافة. متخطية هذه الدراسات النظرة الاستشراقية النمطية التي سادت على مدى عقود والتي ترى في المدينة الإسلامية مجرد تطور عشوائي للعمران.

١٦١٦ صفحة

ثمان المجلدين: ٥٨ دولاراً

أو ما يعادلها